أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن

ناديه "محمدعلي"المبارك* **أ.د عبد الحكيم عقلة أخو ارشيده****

تاريخ وصول البحث: 2022/1/2م تاريخ قبول البحث: 2022/3/30م

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن، وأجريت الدراسة في إقليم الوسط: العاصمة عمان والزرقاء والبلقاء. وعينة الدراسة هي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن. وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة. حيث استخدمت الدراسة المنهج الكمي، وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة حيث تم توزيعها في المحافظات (عمان، الزرقاء، البلقاء) في إقليم الوسط في الأردن. وتم استبعاد محافظة مأدبا وذلك بسبب جائحة كورونا وظروف الحجر وضيق الوقت فيما يتعلق بتوزيع الاستبانة. أظهرت نتائج تحليل تباين الانحدار الخطي لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مجتمعةً في التنمية الاقتصادية، وأنّ العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع تتبع النموذج الخطي إذ بلغت (246.514) عند مستوى دلالة (0.000)، واعتمادًا على النتائج ترفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ببعديها نوع المشروع وعدد العاملين فيه في التنمية الاقتصادية خلافًا لرأس مال المشروع الذي لم يكن له أي أثر في ذلك. كما أوصت الدراسة بضرورة توفير سبل التمويل الميّسر والمستدام للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الجديدة والقائمة، لاسيّما المشروعات المدرّة للدخل وكذلك المشغلّة للأيدي العاملة من خلال زيادة حجم تمويل هذه المشروعات خاصة في مراحلها الأولى.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، التنمية الاقتصادية، التمكين الاقتصادي، الأردن

* باحثه.

**أستاذ مشارك، قسم الإدارة العامه، كلية االأعمال. الجامعة الاردنية.

The impact of small and micro enterprises on economic development in the central region of Jordan

ABSTRACT

This study aimed to demonstrate the impact of small and micro enterprises on economic development in the central region of Jordan. The study was conducted in the central region: the capital, Amman, Zarqa, and Balqa. The study sample is small and micro enterprises in the central region of Jordan. The sample was selected by simple random method. Where the study used the quantitative method, and the study tool was represented by the questionnaire, which was distributedin the governorates (Amman, Zarqa, Balqa) in the middle region in Jordan. Madaba Governorate was excluded due to the Corona pandemic, quarantine conditions and lack of time regarding the distribution of the questionnaire. The results of the analysis of the linear regression variance of the impact of (SMES) combined in (ED) showed that the relationship between the independent and dependent variables follows the linear model as it reached (246.514) at a significance level of (0.000), and depending on the results, the null hypothesis is rejected and the alternative hypothesis accepted, meaning that there are an effect (SMES) on (ED). The results of the study showed that there is a statistically significant impact of (SMES) in their two dimensions, the type of project and the number of workers in (ED), unlike the project's capital, which had no effect on that. The study also recommended the necessity of providing easy and sustainable financing for new and existing small and micro projects, especially income-generating projects as well as employing manpower by increasing the financing volume of these projects, especially in their early stages.

Keywords: small and micro enterprises, economic development, economic empowerment, Jordan

1.1المقدمة

يعاني الأردن كغيره من الدول النامية من التحديات الاقتصادية منها شح الموارد الاقتصادية، نتج عنها تبعات كان من شأنها أن تثقل كاهل الدول مثل الفقر والبطالة؛ ما أوجب التفكير بحلول جادة تسهم في حل هذه المشاكل أو على أقل تقدير التخفيف من آثارها؛ فقد ظهر من بين هذه الحلول قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، فقد لوحظ في الآونة الأخيرة ازدياد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، كذلك زيادة اهتمام جلّ الهيئات والمنظمات الدولية ودعمهما.

لقد شكّلت المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر حوالي 95% من إجمالي الشركات في العالم؛ لهذا نالت هذه المشروعات أهمية كبيرة ومستمرّة لغاية الآن، فلا تخفى - على سبيل المثال لا الحصر - المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في تجارب الدول الصناعية المتقدمة مثل هولندا واليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا من مثل الهند وكوريا الجنوبية، وذلك لما تحققه من نمو اقتصادي وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية. حيث تسهم هذه المشروعات ما نسبته 64% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، وما نسبته 60% في الدول المتقدمة (العبد الله،2017).

أما في الأردن تحديدًا فقد تزايد عدد سكانه، وأعداد اللاجئين إليه إلى جانب شحّ موارده وإمكانياته المحدودة التي أسهمت في تضخم القطاع العام بالوظائف؛ ما أدى إلى تدني معدلات التوظيف وبالتالي ارتفاع معدل البطالة حيث وصل إلى 23% حسب دائرة الإحصاءات العامة لغاية الربع الثاني من عام 2020 (الإحصاءات العامة،2020)؛ ليسجل بهذا ارتفاعا ملحوظًا، لاسيّما في ظل جائحة كورونا التي أثقلت كاهله في مختلف القطاعات. ونتيجة لتركز فرص العمل في المدن الكبرى بشكل عام وفي العاصمة بشكل خاص؛ فقد دعت الحاجة إلى خلق مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، لاسيّما وأنها تتميز بتخطي عيوب الجغرافيا بانتقالها إلى كافة المحافظات في المملكة؛ والذي من شأنه أن يقلل من هجرة الباحثين عن فرص العمل من محافظات الريف إلى مراكز مدن المحافظات.

وعليه؛ فقد جاءت هذه الدراسة للوقوف على أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن.

2.1مشكلة الدراسة

يعاني الأردن كغيره من البلدان النامية من تدني مستويات التنمية الاقتصادية. ومن الأسباب التي تؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية، مشكلتا الفقر والبطالة، والتي تسعى الحكومة جاهدة للتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية من خلال إنشاء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، لما لها من دور كبير في إيجاد فرص عمل وتوفير مصدر للدخل والمساهمة في التمكين الاقتصادي للأفراد وصولا إلى استقلالهم المادي. وبالإضافة إلى دور هذه المشروعات في الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة

وإحداث التوازن التنموي الاقتصادي. فإن مثل هذه المشروعات تعاني من العديد من التحديات التي تحول دون تطورها مثل القيود التي تفرضها شروط منح القروض علاوة على فرض العديد من الضرائب والرسوم. حيث سعت هذه الدراسة إلى بيان أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة حول التساؤل التالي: ما أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن؟

3.1أسئلة الدراسة

تتمحور الدراسة حول الإجابة على التساؤلات الآتية:

1-ما مستوى الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن؟

2-ما مستوى الأهمية النسبية للتنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن؟

3-ما أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير فرص العمل في إقليم الوسط في الأردن؟

4-ما أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير مصدر للدخل في إقليم الوسط في الأردن؟

5-ما أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في التمكين الاقتصادي في إقليم الوسط في الأردن؟

4.1أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة العلمية في تسليط الضوء على واقع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من حيث تعريفاتها ومميزاتها ومدى أهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية. وما تضمنته هذه الدراسة من بيانات تم جمعها حول مشكلة الدراسة. والوقوف على أسباب تدني مستويات التنمية الاقتصادية، وما نتج عنها من تدني مستويات الفقر وتراجع معدلات البطالة. بالإضافة إلى الخروج بنتائج وتوصيات ومقترحات لآليات تلك التوصيات، كأن تكون هذه الدراسة مرجعًا لدراسات لاحقة.

وتكمن أهمية الدراسة العملية من خلال المساهمة في تقديم فائدة علمية وتعريف الباحثين بهذه الدراسة وكيفية إجرائها. فضلًا عن المساهمة في التعريف بمدى قابلية وإمكانية تطبيق نتائج الدراسة التي توصلت إليها الباحثة على أرض الواقع.

5.1أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في بيان أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها مجتمعة (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في إقليم الوسط في الأردن.

ويتفرع عنه جملة من الأهداف الفرعية التالية:

1-التعرف إلى مستوى الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن.

2-التعرف إلى مستوى الأهمية النسبية للتنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن.

3-التعرف إلى أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير فرص العمل في إقليم الوسط في الأردن.

4-التعرف إلى أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير مصدر للدخل في إقليم الوسط في الأردن.

5-التعرف إلى أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في التمكين الاقتصادي في إقليم الوسط في الأردن.

6-تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن.

6.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة(**HO1**): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن.

الفرضية الفرعية الأولى (**Ho1-1**): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير فرص للعمل في إقليم الوسط في الأردن.

الفرضية الفرعية الثانية (**Ho1-2**): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير مصدر للدخل في إقليم الوسط في الأردن.

الفرضية الفرعية الثالثة(**Ho1-3**): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في التمكين الاقتصادي في إقليم الوسط في الأردن.

7.1 أنموذج الدراسة

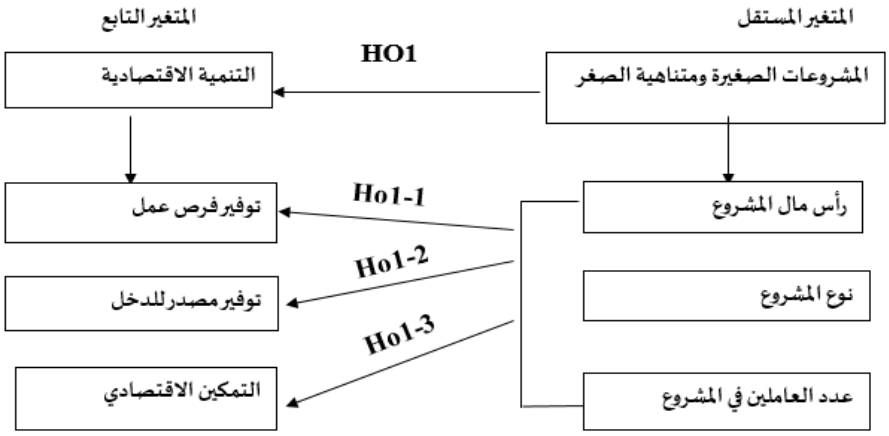

الشكل**1:** أنموذج الدراسة لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن

*المصدر: تم تطوير النموذج من قبل الباحثة اعتمادا على المصادر التالية:

- فيما يتعلق بأبعاد المتغير المستقل إلى: (الضمور،2018) (Ayandibu and Houghton,2017) (حماد،2016) (العبد الله وعدوس،2017).

- فيما يتعلق بأبعاد المتغير التابع إلى: (شملاوي وسقف الحيط،2018) (طشطوش،2012) (Djabbar and Baso,2019) (الوليدات والخاروف،2019).

8.1 التعريفات العلمية والإجرائية

8.1.1 التعريفات العلمية

اختلفت الدراسات والمنظمات والبلدان في تحديد مفهوم واحد للمفاهيم والمصطلحات التالية وذلك لاختلاف المعايير التي تحدد طبيعة كل مصطلح، ولكن من الموضوعية بمكان توضيح المفهوم الأساسي الذي يتماهى مع المفاهيم المتعددة لكل مصطلح أو يحاكيها.

المشروع الصغير: هو كيان قانوني مستقل عن صاحبه ويتم إنشاؤه من أجل تحقيق الأرباح، ويكون عدد موظفي هذا المشروع ما بين (5 -20) موظفًا، ويكون مجموع أصولها أو حجم مبيعاتها أقل من مليون دينار أردني سنويا (الضمور،2018).

المشروع متناهي الصغر: تكون عادة غير رسمية ويتم إنشاؤها من أجل تحقيق الأرباح، ومجموع أصولها أو حجم مبيعاتها أقل من 100 ألف دينار سنويا، ويعمل به من (1-4) موظفين ويكون العمل بها

غالبا من المنزل وأحيانا ما يكون المالك هو من يدير المشروع، وقد تكون هذه المشروعات رسمية لكن عملياتها ضئيلة (العبد الله،2017).

التنمية الاقتصادية: هي الإجراءات المستدامة والمنسّقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة، كذلك يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى المتغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة، والأمن، والقراءة، والكتابة (Ayandibu and Houghton,2017).

توفير فرص عمل: هو إيجاد عمل لمن هو قادر على العمل ويبحث عنه وراغب فيه ويحقق له دخلا ماديا (الوليدات والخاروف،2019).

توفير مصدر للدخل: توفير دخل مادي يمكّن الفرد من توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية من غذاء وشراب، ومأوى، وصحة، وتعليم (النسور،2015).

التمكين الاقتصادي: هو العملية التي يستطيع فيها الأفراد الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرة الأفراد وتحكمهم بالموارد الاقتصادية المالية الأساسية وهي الأجور ورأس المال والملكيات العينية، وهو ما يمنحهم في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة (حماد،2016).

رأس مال المشروع: هو المال الذي يستثمره مالك المشروع الصغير والمتناهي الصغر عند إنشاء المشروع (شملاوي وسقف الحيط،2018).

عدد العاملين في المشروع: هم الأفراد الذين يقدّمون خدمة أو منتجا في المشروع الصغير والمتناهي الصغر (قرعوش وتركية،2019).

8.1.2 التعريفات الاجرائية:

المشروع الصغير: هو منشأة صغيرة يوفر فرص عمل تتراوح ما بين 5-20 موظفا بحيث لا يزيد رأس مال المشروع وأرباحه عن مليون دينار سنويا.

المشروع متناهي الصغر: هو منشأة صغيرة جدا ويكون مالك المشروع هو العامل الوحيد فيه وقد يعمل فيه من المنزل لكن قد يوفر هذا المشروع فرص عمل لحوالي 5 موظفين، بحيث لا يتجاوز رأس مال المشروع وأرباحه 100ألف دينار سنويا.

التنمية الاقتصادية: هي العملية التي تسعى بها المؤسسات والأفراد إلى تحسين مستوى المعيشة والاستفادة من الموارد المتاحة واستخدامها الأمثل لتحقيق الرفاهية وتطوير سبل العيش الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وذلك لارتباط التنمية ارتباطا وثيقا مع البيئة.

الفقر: هو عدم قدرة المواطن على الحصول على سبل العيش الكريم وعجزه عن تلبية احتياجاته الأساسية الضرورية من ماء وغذاء وتعليم وصحة وهناك خطان للفقر:

خط الفقر المطلق: يتمثل في توفير الحد الأدنى المطلوب من الاحتياجات الأساسية سواء أكانت غذائية أم غير غذائية مثل الغذاء، المشرب، المسكن، الصحة، التعليم والنقل.

خط الفقر النسبي: خط الفقر هنا غير ثابت وإنما يتغير بتغير مستوى الدخل ويقاس بنسبة دخل الأسرة إلى باقي دخل الأسر في المجتمع.

الحد من الفقر: توفير مصدر دخل لتأمين الحاجات الأساسية للأسرة من الغذاء، المشرب، المسكن، الصحة، التعليم والنقل.

البطالة: عدم قدرة الأفراد على الحصول على فرص العمل على الرغم من توافر الشروط الأساسية فيهم كأن يكونوا قادرين على العمل ولديهم الرغبة في العمل وما زالوا يبحثون عن فرص عمل.

الحد من البطالة: توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل ممن هم قادرون وراغبون وباحثون عن العمل.

التمكين: هو رفع مستوى وعي الأفراد والمجتمعات وتوسيع مداركهم وتعزيز قدراتهم وإمكاناتهم في التعامل مع الجوانب المختلفة في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتساع رؤيتهم للأمور بحيث تتعدد الخيارات أمامهم واتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق الأهداف المنشودة والخروج بنتائج مرجوة.

التمكين الاقتصادي: هو تمتع الأفراد والمجتمعات بمستوى عالٍ من الفهم والابتكار والإدارة والتنظيم وامتلاك القوة والقدرة على السيطرة والتحكم والتمتع بالصلاحيات الاقتصادية واتخاذ الإجراءات المتعلقة بها للوصول إلى النجاح وتحقيق التقدم الاقتصادي.

رأس المال: هو مبلغ من المال اللازم لإنشاء مشروع معين.

السوق: هو الأشخاص الذين يمكن تسميتهم بالزبائن أو العملاء الضروريين لاستهلاك منتجات المشروعات.

المستوى التعليمي: هو التحصيل الدراسي الذي تلقاه الفرد والمؤهل العلمي الذي حصل عليه سواء كان تعليما مدرسيا (ابتدائي، إعدادي، ثانوي)، أو تعليما متوسطا (دبلوم متوسط)، أو تعليما عاليا (جامعي).

9.1حدود الدراسة :

1-الحدود البشرية: أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

2-الحدود المكانية: إقليم الوسط في الأردن المتمثل بمحافظة العاصمة عمان ومحافظة الزرقاء ومحافظة البلقاء

3-الحدود الزمانية: السنة الدراسية 2021/2020

4-الحدود العلمية: متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة كما هي في نموذج الدراسة. حيث إن المتغير المستقل هو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ويتفرع منه الأبعاد التالية (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع).

والمتغير التابع هو التنمية الاقتصادية ويتفرع منها الأبعاد التالية (توفير فرص العمل، توفير مصدر للدخل، التمكين الاقتصادي).

10.1الدراسات السابقة

10.1.1 الدراسات باللغة العربية

تناولت دراسة **قرعوش وتركية (2019) بعنوان "دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا: دراسة ميدانية في مدينة دير عطية"** وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة في مدينة دير عطية في سوريا، ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة وقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وتم القيام بمسح اجتماعي شامل لكل أفراد مجتمع البحث، حيث وصل عدد النساء اللواتي أنشأن مشاريع صغيرة في دير عطية في الفترة بين (2010-2019) 55 امرأة. وأظهرت النتائج مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين دخل الأسرة، ودور هذه المشروعات في تمكين المرأة وصقل شخصيتها وتمكينها اجتماعيا. ومساهمة هذه المشروعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل والحد من البطالة بين النساء.

وفي دراسة **الوليدات والخاروف (2019) بعنوان "دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا"** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاريع المدارة من قبل النساء في مأدبا، من خلال التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية صاحبة المشروع الصغير، والوقوف على الأسباب التي دفعت بهؤلاء النسوة إلى إنشاء مشروعات صغيرة لهن، وما العوامل التي ساعدتهن، وما الصعوبات التي واجهتهن، ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة قصدية من صاحبات المشاريع الصغيرة في محافظة مأدبا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بنوعيه الكمي والنوعي. حيث توصلت الدراسة إلى أن تحسين مستوى الدخل هو أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء هذه المشروعات الصغيرة، وأن صاحبات هذه المشروعات من حملة شهادة الثانوية العامة واللواتي لم يكملن تعليمهن العالي، وعانين من صعوبات الظروف الاقتصادية، وكثرة الالتزامات الأسرية الملقاة على عاتقهن.

أما دراسة **الشملاوي وسقف الحيط (2018) بعنوان "محددات تمكين المرأة في الدول العربية"** فقد هدفت إلى تقدير محددات التمكين التراكمي للمرأة في الدول العربية، ومدى اختلافها وفقا لمستويات الدخل، من خلال الاعتماد على تقارير الفجوة الجندرية العالمية للفترة ما بين (2006-2015). ولقياس متغيرات الدراسة تم بناء نموذج قياسي لتقدير مؤشر التمكين التراكمي من خلال رصد أثر كل من التمكين الاقتصادي والتعليمي والسياسي والصحي على التمكين التراكمي للمرأة. ومجتمع الدراسة

هو 15 دولة عربية. ولتقدير محددات مؤشر التمكين التراكمي للمرأة، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية. حيث توصلت الدراسة إلى أن ثمة تباينًا حول درجة التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، ويعود سبب هذا الاختلاف إلى مستوى الدخل في تلك البلدان، حيث وجدت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل والتمكين الاقتصادي للمرأة، وبالتالي ينعكس على دور المرأة في التنمية والتقليل من نسبة البطالة بين الإناث.

وفي دراسة **العاجيب (2017) بعنوان "أثر تمكين المرأة على نمو الأعمال الريادية في الأردن"**هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تمكين المرأة على نمو الأعمال الريادية في الأردن. ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة وعمل لقاءات. وأجريت الدراسة على عينة عشوائية على عدد من منظمات المجتمع المدني المعنية بدعم وتمكين المرأة في الأعمال الريادية في الأردن. حيث تكونت العينة من (250) من رائدات الأعمال اللاتي تلقين دعما من هذه المنظمات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الكمي والنوعي. حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة مواصلة هذه المنظمات جهودها لتمكين المرأة اقتصاديا وماليا؛ وما لهذا الأمر من أثر إيجابي واضح على نمو الأعمال الريادية؛ ما انعكس هذا إيجابيا على دور المرأة في التنمية في المجتمع.

وفي دراسة **العبد الله وعدوس (2017) بعنوان "دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد"** حيث هدفت الدراسة إلى بيان مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في محاربة الفقر والحد من البطالة وبيان أثر المشروعات الصغيرة في تحسين الوضع المعيشي والدخل للمستفيدين من هذه القروض. ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة مريحة لتعذر الوصول إلى العينة العشوائية. ومجتمع الدراسة هو جميع المستفيدين من صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي. حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة زيادة قيمة القروض بشكل عام، وتصميم برامج إقراضية من شأنها جذب الشباب من (20-30) من خلال أقساط مريحة ومرابحة تفضيلية.

أما دراسة **خمش، خزاعي والسرحان (2016) بعنوان "أثر المشاريع الميكروية في حياة الشباب في الأردن: دراسة ميدانية"** فقد هدفت إلى التعرف إلى أثر المشاريع الميكروية في حياة الشباب المستفيدين منها في عمان في الأردن، والتعرف كذلك إلى أثر هذه المشاريع على حياة الشباب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لهم ولأسرهم. ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية تتكون من (300) من أصحاب هذه المشاريع في محافظة العاصمة عمان. واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة. وتوصلت الدراسة إلى أن 26% من المبحوثين يصل دخلهم الشهري من هذه المشاريع ما بين 500-899 دينارا أردنيا، وما نسبته 22,7% منهم يزيد دخله عن 900 دينار أردني. و27% منهم يتمكن من الادخار شهريا في البنوك أو البيت.

أما دراسة **حماد (2016) بعنوان"دور و اقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي: دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف"** فهدفت إلى التعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف المصري. ولقياس متغيرات الدراسة تم الاعتماد على الملاحظات والمقابلات مع الحالات التي تم اختيارها وبلغ عددها 50 امرأة من النساء المعيلات. وأجريت الدراسة على عينة عشوائية في قريتين في الريف المصري. وأوصت الدراسة بضرورة وجود استراتيجيات شاملة لدعم المرأة وتمكينها لما لها من دور فاعل وكبير في تنمية المجتمع.

وفي دراسة **النسور (2015) بعنوان "دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن: بحث ميداني في محافظة البلقاء"** هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء في الأردن. ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية ممثلة ب (150) موظفا وموظفة من مديريات التنمية الاجتماعية القائمين بأعمال المشاريع الصغيرة في محافظة البلقاء. حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام من قبل المؤسسات المعنية لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة، وضرورة استقطاب الشباب والإفادة من طاقاتهم واستثمارها في المشروعات الصغيرة التي من شأنها أن تسهم في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

وفي دراسة **القرارعة (2012) بعنوان "أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من مؤسسات التمويل الحكومي في تنمية المجتمع المحلي: دراسة حال/ محافظة الطفيلة في الأردن"** هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المشاريع الممولة من مؤسسات التمويل الحكومية لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة في محافظة الطفيلة في الأردن. ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية المتمثلة ب (300) من أصحاب المشروعات الصغيرة في محافظة الطفيلة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والاستنباطي والتاريخي والاستقرائي معًا. حيث أثبتت نتائج الدراسة استحداث فرص عمل جديدة نتيجة إقامة هذه المشاريع؛ ما أدّى إلى انخفاض معدلات الفقر والبطالة في محافظة الطفيلة. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في تحسين مستوى الدخل الفردي في المناطق النائية.

دراسة **حداد والخطيب (2005) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن"** ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف إلى ماهية المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من حيث المفهوم والخصائص، وما هي مميزاتها ومحدداتها، وما هو واقع هذه المشروعات في الأردن، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والكمي العام، كما تناولت الدراسة مصادر التمويل لهذه المشروعات، والتحديات التي تعيق تطورها، وناقش الباحثان أثر هذه المشروعات على الاقتصاد الأردني ، واختتما دراستهما بإظهار أهم النتائج التي توصّلا إليها مع تقديم بعض التوصيات.

10.1.2 الدراسات باللغة الإنجليزية:

دراسة **Tasdo et al (2020) بعنوان " Construction Micro, Small and Medium Enterprises (CMSMEs) Innovations"–**

الابتكارات في إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر- وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى أنواع الابتكارات في هذه الشركات لا سيّما أن الابتكار هو جوهر الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. ولقياس متغيرات الدراسة تم استخدام المقابلة شبه المنظمة. وأجريت الدراسة على عينة عشوائية في (14) ولاية من أصل (19) ولاية في نيجيريا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي النوعي. وأظهرت النتائج أن ابتكار المنتج هو النوع الرئيسي من أنواع الابتكارات التي تركز عليها هذه الشركات. كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالأنواع الأخرى للابتكارات داخل هذه الشركات.

دراسة **Djabbar and Baso (2019)** بعنوان **"The Development of Small and Medium Enterprises in North Kolaka Regency"-**

تطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة في شمال كولاكا ريجنسي – وهدفت الدراسة إلى تحليل ووصف تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شمال كولاكا ريجنسي، حيث ركزت على تعظيم الإمكانات الموجودة في شمال ريجنسي من أجل تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولقياس متغيرات الدراسة تم استخدام الملاحظة والمقابلة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية من أصحاب المشاريع الصغيرة في شمال كولاكا ريجنسي. واستخدمت الدراسة المنهج النوعي ونوع البحث هو البحث الإجرائي، وأظهرت نتائج الدراسة أن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة شمال كولاكا لا تزال تعتمد بشكل كبير على ما توفره الحكومة المحلية من خلال خدمات التعاونيات والشركات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك الوصول إلى رأس المال وتوفير السوق وزيادة قدرات الموارد البشرية.

دراسة **Ayandibu and Houghton (2017)** بعنوان **"The Role of Small and Medium Scale Enterprise in Local Economic Development" –**

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المحلية - وهدفت الدراسة إلى بيان الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية على المشروعات الصغيرة في جنوب إفريقيا، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي. وأظهرت النتائج ما تحققه هذه المشروعات من تنمية الريادة وتوفير فرص عمل وتخفيض معدلات الجريمة، وتعزيز القدرة الإنتاجية وخلق نظام اقتصادي مرن بين المشروعات الكبيرة والصغيرة، وخلق فرص للعمل من خلال أنشطة بسيطة ذات قيمة مضافة في الاقتصادات القائمة على الزراعة. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على المشروعات القائمة وتوفير الدعم لإنشاء مشروعات جديدة.

وفي دراسة Wilcos (2011) **"The Increasing Importance of Credit Unions in Small Business Lending"**

الأهمية المتزايدة في إقراض الاتحادات الائتمانية في المشروعات الصغيرة - وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى الاختلاف بين إقراض البنوك وإقراض الاتحادات الائتمانية للمشروعات الصغيرة، كما أظهرت الدراسة أهمية الاتحادات الائتمانية فيما يتعلق بدعم المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة، ولقياس متغيرات الدراسة تم استخدام الاستبانة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية على البنوك والاتحادات الائتمانية في الولايات المتحدة، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الكمي، وأظهرت النتائج أن الاتحادات الائتمانية هي أكثر أهمية بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أسهمت هذه الاتحادات في زيادة عدد المشروعات الصغيرة وتنوعها؛ ما أدى إلى توفير فرص عمل، والحد من البطالة.

وفي دراسة Babtope and Akintunde (2010) **"A study of Small and Medium Scale Industrial Development in Ondo state, Nigeria"**

- دراسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة أوندو في نيجيريا- هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة أوندو في نيجيريا، وكذلك معرفة دور هذه الصناعات في تعزيز التنمية، وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال الملاحظة والمقابلة. وأجريت الدراسة على عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة في ولاية أوندو في نيجيريا. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وأشارت النتائج إلى مساهمة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر والبطالة.

أما في دراسة Singh et al (2009) **"The Competitiveness of SMEs in A globalized – Economy, Observations From China and India"**

القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي، دراسة حالات من الصين والهند- فهدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والسياسات الحكومية المتبعة لتطوير التنافسية من خلال الوقوف على أبرز التحديات التي تواجه هذه المشروعات، ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية على المشروعات الصغيرة في الهند والصين، حيث استخدمت الدراسة المنهج الكمي، وأشارت النتائج إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى التطوير، كما أشارت النتائج أن كلًا من الهند والصين قامتا بتطوير برامج من أجل مواجهة التحديات المتعلقة بهذه المشروعات .

- وأخيرا دراسة Mawa (2008) **"Impact of Micro-Finance Towards Achieving Poverty Alleviation"**

أثر التمويل الأصغر في الحد من الفقر - هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التمويل الأصغر في الحد من الفقر، وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال الملاحظة والمقابلة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية في بنغلادش، خاصة في المناطق الريفية من خلال إجراء دراسة تجريبية، وتوصلت الدراسة إلى مدى

أهمية التمويل الأصغر في الحد من الفقر، حيث أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالاحتياجات المتنوعة والحقيقية للفقراء واستهداف الفئات الأشد فقرًا.

10.1.3 ملخص الدراسات السابقة

يتضح من خلال مراجعة الأدبيات وقراءة الدراسات السابقة، أن هذه الدراسة تتشابه مع الدراسات السابقة في الموضوع الذي تناولته ألا وهو (أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، حيث تطرقت إلى الجوانب التي ناقشتها الدراسات السابقة من حيث مفهوم المشروعات الصغيرة ومميزاتها وأثرها على المجتمع من حيث الحد من مشكلتي الفقر والبطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتمكين الاقتصادي للأفراد، والمشاكل والتحديات التي تواجه هذه المشروعات ومصادر تمويلها. كما وتتشابه مع الدراسات السابقة من حيث الإجراءات المتبعة في تصميم البحث وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وطرق قياس هذه المتغيرات. وتشابهت أيضا مع الدراسات السابقة في اعتماد المنهج الكمي، وكذلك في أداة الدراسة وهي الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لأغراض البحث.

كما استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة فيما يتعلق بالأدب وإثراء المعلومات الموثوقة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث كانت هذه الدراسات بمثابة الأساس الذي بنيت عليه هذه الدراسة وانطلقت منه، كما استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في كيفية تطوير انموذج الدراسة وكذلك تطوير الاستبانة.

10.1.4 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

إن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في أنها جمعت معظم الجوانب المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في دراسة بحثية واحدة، والتي لم تتناولها الدراسات السابقة مجتمعة، حيث تناولت هذه الدراسة أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتعرف على أثر هذه المشروعات في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، ودرست مدى أثر هذه المشروعات في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والأسر المستفيدة، كما أنها تناولت موضوع التمكين الاقتصادي للأفراد ومدى انعكاس هذا التمكين على مختلف الجوانب الحياتية للأفراد، السياسية والاجتماعية والشخصية والعلمية والثقافية، موضحة مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائصها وأهدافها وكذلك تطرقت لتحديات التنمية الاقتصادية وسياساتها. كما تطرقت هذه الدراسة إلى دور المؤسسات التمويلية المختلفة المانحة للقروض لأجل هذه المشروعات. إضافة إلى اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى اختلافها في الجانب التطبيقي من حيث المكان والزمان الذي أجريت فيه الدراسة، وكذلك من حيث عينة الدراسة وهي التجمعات السكانية في إقليم الوسط في الأردن.

ويؤمل من هذه الدراسة المساهمة العلمية والعملية من خلال إضافة قيمة ومعرفة جديدة، وبيان أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في تنشيط الاقتصاد القومي باعتبار هذه المشروعات العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وذلك من خلال ربط التنمية بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وما ستحققه هذه المشروعات من نتائج في الحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الأردن كالحد من الفقر والبطالة وتحقيق التمكين الاقتصادي، وأن تخرج هذه الدراسة بتوصيات ومقترحات التي من شأنها أن تساعد في إيجاد بعض الحلول للتحديات التي تواجه هذا القطاع.

2. الإطار النظري:

2.1 مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

لا يوجد هناك تعريف واحد متفق عليه من قبل الباحثين حول مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في العالم، وذلك لاختلاف المعايير التي تحدد هذه المفاهيم باختلاف اهتمامات الباحثين، أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)؛ فقد وضعت تعريفات للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في كل من الدول النامية والصناعية المتقدمة، فالمشروع الصغير في الدول النامية هو المشروع الذي يبلغ عدد العمال فيه من (5-19) عاملًا، والمشروع المتناهي الصغر يقل عدد العمال فيه عن (4) عمال. أما في الدول الصناعية المتقدمة فقد اعتبرت المنظمة أن المشروع الصغير يعمل فيه من (1-99) عاملًا (الحداد والخطيب،2005).

2.2 مجالات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

تختلف المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من حيث المنتج أو الخدمة التي يقدمها، فهنالك عدة أنواع لهذه المشروعات ومنها: المشروعات الصناعية، المشروعات المغذّية، المشروعات الخدمية، المشروعات التجارية، المشروعات الزراعية. وقد تتباين أساليب وطرق الإنتاج أو تقديم الخدمة نفسها أو المنتج نفسه من بيئة لأخرى. ومهما اختلفت هذه المشروعات سواء في المكان الجغرافي أو الأسلوب التقني أو الموارد البشرية فإنها تتسم بعدة مميزات جعلت منها مشروعات ذات أهمية اقتصادية واجتماعية على حد سواء.

2.3 مميزات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

تعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من أهم روافد التنمية؛ لتميّزها بعدّة سمات تعطيها قيمة مضافة وتساعدها لإحداث آثار إيجابية للأفراد والمجتمعات والاقتصاد ومنها: حاجتها لرأس مال متواضع في كونها مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر (طشطوش ،2012)، قدرة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على الجمع بين الملكية والإدارة، فغالبا ما تكون ملكية هذه المشروعات وإدارتها من قبل صاحب المشروع نفسه. واعتماد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على المواد الخام الأولية المحلية في منتجاتها؛ ما يجعلها مشروعات مهمّة ومغذيّة ونواة للمشروعات الكبيرة (النسور،2015)، وكذلك توفير

فرص عمل وخاصة للعمالة غير الماهرة لحاجتها للمهارات الحرفية أكثر من حاجتها للعمالة الماهرة المؤهلة أكاديميا.

2.4 التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

إن التحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عديدة ومتباينة وفيما يلي بعض المشكلات التي رصدتها الباحثة:

عدم وجود قاعدة بيانات رسمية متخصصة شاملة ومتكاملة وموثوقة تضم كافة المعلومات والبيانات والإحصاءات الخاصة بهذه المشروعات، لاسيّما بيانات المشروعات المتناهية الصغر، فلا يوجد هناك جهة رسمية متخصصة برصد هذه المشروعات ومجالاتها وأماكنها.(Edward de Brincat,2014)

عدم التنسيق وأيضًا ضعف التشبيك بين الجهات الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن هذا القطاع، إذ يؤدي ضعف التنسيق إلى إهدار الجهد المبذول في حق هذا القطاع، وضياع فرصة تضافر الجهود وتكاملها لتطويرها وتنميتها، فمن أحد هذه المآزق: فشل المشروع في مرحلة ما، ويظهر دور صناع القرار والخبراء الاقتصاديين هنا في إيجاد آلية من شأنها تشجيع أصحاب هذه المشروعات في حال الإخفاق دون إلحاق الضرر في البنوك أو الجهات التمويلية (Wilcox,2011).

البيروقراطية الحكومية وتعقيد الإجراءات المتعلقة بالحصول على الموافقات اللازمة لترخيص وتسجيل مثل هذه المشروعات.(Baydoun&others,2015) وحتى بعد إنشاء هذه المشروعات فهي لا تزال تعاني من هشاشة البنية التحتية اللازمة لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في بعض المناطق، مثل الطرق والنقل والكهرباء والمياه، والصرف الصحي، والتكنولوجيا، وغيرها (Singh&Garg,2009).

ضعف الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مجال فتح أسواق جديدة وخاصة الأسواق الخارجية، وضعف الدعم المقدم لهذه المشروعات لتصدير منتجاتها، وكذلك ضعف قنوات التوزيع وعدم تطورها (الضمور،2018). بالإضافة إلى ضعف مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر المتمثلة بتردد بعض البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى بتقديم القروض والتمويل اللازم لهذه المشروعات، فنسبة المخاطرة فيها كبيرة وذلك لعدم توفر الضمانات الكافية لمنح التمويل. وضعف قدرة هذه المشروعات على توفير الوثائق المطلوبة للحصول على التمويل. فتميل معظم الجهات الممولة إلى تمويل المشروعات الكبيرة، لأن نسبة الخطورة فيها أقل وقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة (النسور،2015).

فرضت المؤسسات التمويلية شروطا ائتمانية قد يعجز أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عن الالتزام بها، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة التمويل وارتفاع نسبة الفائدة (الضمور،2018).

الافتقار إلى الأفكار الريادية والإبداعية والبحث عن الفرص والأفكار الجديدة التي تأتي بكل ما هو جديد وتواكب تطورات السوق ومتطلباته، وتتماشى مع تطورات العصر، وتمسّك صاحب المشروع بفكرة واحدة والاستمرار فيها رغم فشلها، فبعض أصحاب هذه المشروعات لا يرغبون بالنمو والتطور وتوسعة مشروعه لافتقاره إلى حب المغامرة وتفضيل البقاء في المنطقة الآمنة (Levy et al,2005). لا سيمّا ضعف استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وضعف المهارات الإنتاجية، وتجنب المخاطرة وتفضيل البقاء في المنطقة الآمنة واستخدام تقنيات بسيطة، والاعتماد الأكبر على المهارة لصاحب المشروع دون الأخذ بعين الاعتبار دور التكنولوجيا الحديثة في تعظيم الإنتاج والربح (حداد والخطيب،2005).

التحيّز ضد ريادة الأعمال وتأسيس المشروعات الخاصة للاعتقاد الخاطئ عند البعض أن ريادة الأعمال فقط للأغنياء أو خوفا من الفشل، وبالتالي تفضيل الوظائف الحكومية (الوليدات والخاروف،2019).

2.5 الجهات الداعمة والممولة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

تعتبر البنوك والمؤسسات التمويلية العمود الفقري للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث بلغ عدد المؤسسات المصرفية حوالي 23 مؤسسة، والمؤسسات غير المصرفية حوالي 43 مؤسسة. (صندوق النقد العربي،2019). ومن هذه الجهات ما يلي:

2.5.1 البنوك والمؤسسات التمويلية الحكومية والخاصة: مثل البنك الإسلامي الأردني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأهلي الأردني، بنك القاهرة عمان، بنك الأردن، البنك التجاري الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، مصرف الراجحي ،الأهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) ،مؤسسة الإقراض الزراعي، صندوق إقراض المرأة، الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم)، فنكا الأردن، البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، صندوق التنمية والتشغيل.

2.5.2 قروض الهيئات الدولية والإقليمية ومنها:

أ-قروض البنك الدولي: (دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن،2016)

اقترض الأردن من البنك الدولي قرض بقيمة 70 مليون دولار، حيث تم إيداعه في البنك المركزي الأردني وتوزيعه على البنوك، وذلك من أجل إعادة إقراضه للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة على شكل قروض طويلة ومتوسطة الأجل وبأسعار فائدة منافسة.

واستفاد من هذه القروض 9000 مشروع صغير ومتناهي الصغر ومتوسط، ومنها 67% من المشروعات خارج العاصمة عمان، وقد وفرت هذه المشروعات أكثر من 2200 فرصة عمل جديدة، بالإضافة إلى تحقيق الابعاد التنموية في تلك المناطق التي أنشئت فيها هذه المشروعات. وفي ضوء نجاح القرض الأول في تحقيق أهدافه فقد تم الاتفاق مع البنك الدولي من أل الحصول على قرض ثاني بقيمة

50 مليون دولار وتطبيق نفس الإجراءات التي تم تطبيقها على القرض الأول. حيث كانت نسبة المشروعات الممولة من هذه القروض للنساء حوالي 87% وللشباب 54%.

كما أن هناك عدة جهات مثل البنك الدولي والمؤلفات الأكاديمية التي تستهدف السياسات والاستراتيجيات والممارسات التي من شأنها معالجة الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من حيث الالتزام بالمعايير العالمية لا سيما الخطط الاستراتيجية. (Walker,2009).

ب-قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: (دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن،2016)

حصل الأردن على قرض بقيمة 50 مليون دولار من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عامي (2014-2015)، حيث تم توزيعه على البنوك وإعادة إقراضه للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، حيث استفاد من هذا القرض أكثر من 2230 مشروعا. ثم تم التوقيع على قرضين آخرين؛ الأول بقيمة 100 مليون دولار والآخر بقيمة 50 مليون دولار.

ج- قروض بنك الإعمار الأوروبي:

حصل الأردن على قرض بقيمة 120 مليون دولار من بنك الإعمار الأوروبي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة عن طريق إعادة إقراضها للبنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. (دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن،2016).

سعت الحكومات والمنظمات الدولية ووكالات التنمية للبحث وإيجاد حلول للحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الدول النامية، فأوجدت العديد من المبادرات مثل:

- Poverty Reduction Strategy Papers (PRSPs)أوراق استراتيجية الحد من الفقر.
- International Development Goals (IDGs) أهداف التنمية الدولية.
- Millennium Development Goals(MDGs) أهداف الإنمائية الألفية.

إن ديباجة خطة التنمية المستدامة 2030 تقوم على وضع التنمية المستدامة في قلب الاهتمامات وتحويل الاقتصادات نحو خلق الوظائف، ورؤيتها المتمثلة في عام يحقق نموا اقتصاديا مطردا ومستداما ويوفر العمل الكريم للجميع، وعالم يعتمد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة وفي مجمل استعمال الموارد الطبيعية. حيث تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، كما تهدف إلى إقامة بنى أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار. (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 2018).

إن هذه المبادرات العالمية وضعت للحد من الفقر وخاصة في الدول النامية وهي تؤمن بدور القطاع الخاص الكبير في مكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة. (Aminu&others,2015).

2.5.3 خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022)

(خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022)، 2018)

إن خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني هي خطة تحفيزية تهدف إلى دعم وتنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة من أجل زيادة قدرة هذه المشروعات على الإنتاجية والتنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة وتحسين المستوى المعيشي وزيادة الدخل من خلال:

توفير التمويل اللازم وبشروط ميسرة وملائمة من خلال زيادة حجم القروض وتخفيض الفائدة لدعم المشروعات الغيرة ومتناهية الصغر، وتقديم القروض والتسهيلات المالية اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة القائمة من أجل الحفاظ على استمرارها وديمومتها. وتقديم الخدمات غير المالية أيضا، كالخدمات الفنية والاستشارية والمتابعة والتدريب، من أجل إكساب أصحاب المشروعات المعرفة الكافية والمهارات اللازمة التي تمكنهم من التخطيط السليم، والإدارة، والتنظيم، والتسويق. وأيضا تسريع الإصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية وذلك بإنشاء مظلة قانونية وتنظيمية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة وكذلك توقيع اتفاقيات دولية عديدة من أجل زيادة نسبة الصادرات وفتح أسواق تصديرية جديدة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتوفير التسويق المناسب لهذه المشروعات. وذلك يؤدي إلى تحفيز الريادة والإبداع وتبني الأفكار الإبداعية والريادية من خلال مساعدة روّاد الأعمال على ترجمة أفكارهم الإبداعية على أرض الواقع على شكل مشروعات ريادية وتقديم المساعدة والتسهيلات لهم ودعمهم.

2.5.4 صدور نظام شركات التمويل الأصغر عام 2015:

صدر نظام شركات التمويل الأصغر رقم(5) لسنة 2015 بقرار من مجلس الوزراء عام 2015 والذي يوفر مظلة رقابية وتنظيمية موحدة من قبل البنك المركزي على قطاع التمويل الأصغر لتطوير هذا القطاع ودعمه وتحقيق استدامته، بأن يكون للحكومة دور فعال ورقابي على المشروعات قبل وخلال المشروع لدعمها ورفع مستوى إنتاجيتها وكفاءتها مع إمكانية تحويلها إلى مشروعات متوسطة أو كبيرة، فتمويل المشروعات لا يقتصر على تقديم القروض والتسهيلات المالية وحسب، وإنما يشمل وجود دراسات جدوى اقتصادية، ووجود خطط مستقبلية لتسويق المنتجات، ووجود أيضا قاعدة تشريعية تحفظ حقوق العاملين في هذه المشروعات وتدعم إنجازاتهم. (نظام شركات التمويل الأصغر،2015).

2.6 الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

تعتبر هذه المشروعات من أهم محركات النمو الاقتصادي ذات المساهمة الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي المستدام في مختلف دول العالم، كما أنها الملاذ الحقيقي للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، ففي الأردن بلغت مساهمة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 40%، كما أنها تشكل ما نسبته 95% من المؤسسات العاملة وتوفر ما يزيد عن 70% من فرص العمل الجديدة في الاقتصاد الأردني. (منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة،2015)

تعزز المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مفهوم تمكين الشباب وزيادة اعتمادهم على ذاتهم بدلا من الاعتماد على الآخرين والانتظار في صفوف العاطلين عن العمل الباحثين عن الوظيفة، فالشباب هم كلمة سر هذه المشروعات لما يتمتعون به من طاقات إبداعية والقدرة على إيجاد الحلول والبدائل غير التقليدية، فامتلاكهم لمشروعات خاصة بهم يأخذ بأيديهم ويحولهم من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج، مما يشعرهم بالأمان ويحميهم من التطرف والانعزالية والانحراف، فيعزز من مشاركتهم في العملية الديموقراطية ويجعل لهم دورا فعّالا في عملية صنع القرار. (صندوق النقد العربي،2019)

إن خير هذه المشروعات لا ينحصر على مالك المشروع فحسب، بل يعم ليشمل عائلته والعاملين في هذه المشروعات، والمناطق التي تنشأ فيها، وتحقيق الفائدة للمجتمع المحلي المحيط بها مما ينعكس إيجابيا على السوق المحلي والاقتصاد الكلي. (القهيوي والوادي،2012).

فالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن الناحية الاقتصادية فإنها توفر العمل اللائق وتحقق النمو الاقتصادي، تحسن مستوى الصناعة من خلال الابتكارات والإبداعات وبالتالي ينعكس إيجابا على مستوى البنية التحتية. (طشطوش،2012).

كما أنها تساهم بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي مثل القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع، وتحقق مستوى من الصحة الجيدة وتحقيق الرفاه للمواطنين، وتعزز المساواة بين الجنسين.

2.7 مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي العملية التي تهدف إلى تطوير وتعزيز اقتصاد الدول لينمو ويزدهر ويؤثر إيجابيا على المجتمعات، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر أحد جوانب التنمية الاقتصادية. وتشمل التنمية قيم النمو والرفاهية، فالتنمية الاقتصادية تعني زيادة الإنتاج إلى جانب تحقيق الرفاه الاجتماعي السياسي والمالي. فالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لها دور كبير في زيادة الدخل والتي تعني بالضرورة زيادة الإنفاق والاستهلاك وبالتالي تحسين التغذية والصحة والتعليم، التي بدورها إلى تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية. (حداد والخطيب،2005).

2.8 خصائص التنمية الاقتصادية

إن قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر يساعد على تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات. حيث يؤكد بونيه"أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا؛ أي تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة"(خشيب،2014)، فذلك يعني وجود تغييرات هيكلية في الناتج وإعادة توزيع عناصر الإنتاج وتنويع مصادر الدخل، وتحسين حياة الأفراد وضمان حياة كريمة لهم وضمان استمرار النمو الاقتصادي.

ولكي تؤتي هذه التنمية الاقتصادية أكلها ينبغي أن تتسم بعدة خصائص ومنها:

وجود خطط عمل استراتيجية تطويرية تسعى لتحقيق الأهداف التنموية التي تقود إلى النمو الاقتصادي، فهي عملية مقصودة وممنهجة تهدف إلى تغيير البناء الهيكلي للمجتمع من أجل توفير ظروف معينة أفضل للأفراد، مثل ترسيخ الاعتماد على الذات فيما يتعلق بالتخطيط ومتابعة النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على الخبرات والعقول الاقتصادية المحلية. (النسور،2015).

العمل على تحسين البيئة الداخلية والبنية التحتية والاهتمام بتطوير إمكانات القطاع الاقتصادي المحلي، والاهتمام بمصادر الدخل القومي وتنويعه، حيث إن تنويع مصادر الدخل القومي يعتبر من نقاط القوة لأي دولة مثل استخدام التكنولوجيا المتطورة حيث إن الأساليب المطورة والتكنولوجية تدعم التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في الإمكانات والأبحاث والدراسات والتعليم من أجل تطوير العديد من المجالات ، وكذلك الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة في كافة القطاعات التجارية الزراعية الصناعية، كما أنها تهتم بجودة ونوعية السلع والخدمات المقدمة (الضمور،2018).

2.9 أهداف التنمية الاقتصادية

أكد أمارتيا سن وهو عالم الاقتصاد وخبير التنمية الاقتصادية الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، أن هدف التنمية الاقتصادية ليس الدخل، فالدخل يعتبر وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية (خشيب،2014). فهدف التنمية الاقتصادية في أي بلد ينبغي ألا يكون رفع مستوى دخل الأفراد وإنما زيادة حرياتهم وقدراتهم لتحقيق رفاهيتهم الاجتماعية والمالية والسياسية، وكذلك تعزيز وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة كالصحة والتعليم والطاقة، وخلق فرص عمل وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التماسك الاجتماعي.

للتنمية الاقتصادية أهداف عدة ومنها:

الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والموارد الأخرى المتاحة، عن طريق إيجاد استثمارات محلية ودولية لها، من خلال تحسين وتطوير البيئة التحتية والخدمات العامة التي تساعد على جذب الاستثمارات وتوسيع الفرص الاقتصادية وفرص العمل. وتكثيف الجهود لمكافحة الفساد الإداري من خلال وضع القوانين والتشريعات وتفعيلها للحد من انتشار الفساد الإداري الذي ينخر في عظم التنمية الاقتصادية، ويعرقل نموها وتطورها.

زيادة الناتج المحلي والدخل القومي من خلال زيادة دخل الأفراد وتحسن مستوى المعيشة، وهذا يرتبط بتحسين عدة مجالات مثل تحسين التعليم والصحة والبنية التحتية والخدمات العامة، وبالتالي زيادة الاستهلاك والإنفاق الذي يقود إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي. (سلمان والعبادي،2015).

زيادة حجم الصادرات وتعزيز التبادل التجاري من خلال تنشيط التجارة ونمو الصادرات وفتح أسواق جديدة ورفع القدرة التنافسية للبلاد، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات التجارة الحرّة كالاتفاقية الموقعة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ازداد التبادل التجاري بين البلدين من 568 مليون

دولار في عام 2001 إلى أكثر من 3 مليارات دولار عام 2019، فمثل هذه الاتفاقيات تزيد من الإنتاجية الاقتصادية للبلاد من خلال إيجاد أسواق جديدة وزيادة فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. وتقليص العجز وإدارة الديون الخارجية، فالتنمية الاقتصادية تحقق زيادة الدخل وتحسن مستوى الخدمات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات، وزيادة احتياط العملة الصعبة وتحقيق الكسب والأموال لسد العجز وتسوية الديون الخارجية (USAID,2021).

2.10 تحديات التنمية الاقتصادية:

فالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تشارك في الاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة اتجاهات وهي التجارة والتكنولوجيا والاستثمار. كما أن عولمة النشاطات الاقتصادية تحتاج إلى تكاتف الجهود من ثلاث جهات رئيسية وهي المشروعات والأسواق والحكومات، وأن تبذل هذه الحكومات مزيدا من الجهود لتحقق سياساتها التكامل والانسجام مع سياسات الحكومات الأخرى، إما رسما من خلال الجمارك أو مخطط التكامل الإقليمي أو من خلال الأنظمة الوطنية والاتفاقيات الدولية. (Zoltan J. Acs,1999).

ومن بين تلك التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية تحديات على المستوى الوطني والآخر على المستوى المحلي؛

2.10.1 التحديات على المستوى الوطني تتلخص بالآتي:

ضعف التنسيق والمواءمة بين سياسات التنمية الاقتصادية الكلية واحتياجات التنمية المحلية، مثل ضعف التنسيق ومحدودية التناغم بين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية وبين البرامج المتبعة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات وترجمتها على أرض الواقع. (أبو رضوان،2006).

ضبابية عملية توزيع الأدوار والمهام وتخصيص الموارد المتاحة وعدم وضوحها بين الوزارات والهيئات المعنية بالتنمية الاقتصادية، كعدم وضوح آليات تقسيم العمل بين الحكومة المركزية والمحلية وضعف الموارد المتاحة للحكومة المحلية مما يؤثر سلبا على إمكانية تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية (النسور،2015).

2.10.2 التحديات على المستوى المحلي وتتلخص بالآتي:

افتقار المؤسسات المعنية في مجال التنمية الاقتصادية المحلية على الإمكانات اللازمة لإنجاز المهام مثل الأدوات والموارد اللازمة، فنادرا ما تكون هناك مبادرات كاملة وشاملة لتعزيز التنمية الاقتصادية فهي على الأغلب مبادرات مجزأة ومبعثرة، (طشطوش،2012).

الافتقار إلى سياسة تستهدف الاقتصاد المحلي من خلال ترسيخ مفهوم شامل حول التنمية الاقتصادية، فوجود خلل في تقسيم العمل وعدم مأسسته ضمن الهيئات المحلية المعنية بتعزيز التنمية الاقتصادية مما يفقد هذه الجهود ثمرة الديمومة والاستمرارية (الضمور،2018).

2.11 سياسات التنمية الاقتصادية

تسعى الدول جاهدة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال صنع السياسات وإدارة السياسات والبرامج والمشاريع من أجل تنظيم السياسات المالية والضريبية والنقل، وتوفير البنية التحتية والخدمات العامة، وتهيئة بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وخلق فرص عمل جديدة وتطوير القوى العاملة، وتطوير الإسكان ودعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، واستخدام التكنولوجيا المتطورة. المواءمة بين مخرجات التعليم بنوعيه الأكاديمي والمهني وربطه باحتياجات السوق، وتدريب وتنمية مهارات الباحثين عن العمل واكسابهم المهارات اللازمة لسوق العمل. وينصح عند عملية التخطيط لأي استراتيجية أن يتم بداية تنظيم الجهود ثم تقييم الاقتصاد المحلي وتحليل نقاط القوة والضعف ثم صياغة الاستراتيجية المناسبة ويليها تنفيذ الاستراتيجية ثم مراجعة الاستراتيجية وتقييمها. (Walker,2009).

المجالات الرئيسية لتطوير السياسات وإدارتها

هناك عدة مجالات يمكن من شأنها أن تؤثر في السياسات المتبعة، والتي تحتاج إلى التركيز وتكثيف الجهود من قبل صانعي القرار. فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى تطوير السياسات المتبعة وإدارتها بشكل يحقق التنمية الاقتصادية، ومن هذه المجالات ما يلي:

تحليل الاحتياجات؛ وذلك من خلال مراقبة واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والتواصل الفعال مع أصحاب هذه المشروعات لمعرفة أثر التشريعات والإجراءات الحكومية المتبعة وتقييم آليات الدعم المقدمة لهذا القطاع ومدى فعاليته بغية توفير قاعدة بيانات موثوقة عن واقع حال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. (النسور،2015).

صياغة السياسات؛ عند صياغة السياسات هناك عدة أمور يجب أن تؤخذ في الحسبان وهي ربط الأهداف التنموية لهذه المشروعات بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية بحيث يتم تأطير التدخلات التنظيمية والإجرائية وتحديد معايرها، وتعزيز سبل التمكين المحلي من خلال تحديد أدوار كل من السلطات المركزية والإقليمية والمحلية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. (سلمان والعبادي،2015).

إدارة السياسات؛ وذلك من خلال تحقيق التنسيق والاتصال بين الإدارات وخاصة البيئة التنظيمية من خلال تحديد الأدوار والآليات المناسبة وربط جهود التنمية الوطنية والإقليمية والمحلية.

تنمية أصحاب المصلحة؛ وذلك من خلال بناء قدرات العاملين في قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتطوير مهاراتهم وتدريبهم، وخلق ثقافة وطنية لرفع قيمة المشروعات سواء من خلال مناهج التعليم أو من خلال ثقافة المجتمع ودعم تنمية السلطات المحلية وتطوير القطاع المالي لهذه المشروعات، إن تواصل أصحاب هذه المشروعات وروّاد الأعمال يتيح لهم فرصة التعلم من بعضهم البعض ومشاركة مصادر المعرفة لتجاوز المشكلات والاستمرار في النمو وكذلك فرصة لبناء العلاقات

والاتصالات لتطوير أعمالهم وجذب الفرص من خلال تواصلهم مع الغرف التجارية وجماعات الأعمال. (Kobo,2011).

تطوير المؤسسات المتخصصة: وذلك من خلال التركيز على وكلاء دعم ريادة الأعمال من أجل تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عن طريق توفير الدعم المالي الطويل الأجل بالتركيز على العميل الحقيقي ألا وهم أصحاب المشروعات وتطوير مراكز الخدمات المتكاملة والاستشارات والتدريب والتقييم والمتابعة وكذلك مشاركة أصحاب المصلحة المحليين من المجتمع المدني والاستفادة من الرياديين. وأيضا تطوير قطاع المنظمات غير الحكومية ليكون قطاعا مستداما يدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. (Ayandibu&Haughton,2017).

إعداد وتطوير البرامج؛ وذلك من خلال توفير المعلومات والاستشارات بهدف توفير معلومات موثوقة عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتسهيل تبادل الخبرات بين الرياديين أصحاب هذه المشروعات، بحيث ألا يحل الدعم الحكومي مكان الأسواق الخاصة، بل يجب أن يعمل على تطويرها. وكذلك توفير التدريب المناسب لأصحاب هذه المشروعات وتوفير التمويل الأصغر، مع الحرص على إيجاد برامج تدريب لموظفي القطاع العام لتحسين فهم ثقافة المشروعات بين موظفي القطاع العام من أجل رفع قدرتهم على إجراء تحليل احتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وإعداد برامج فعالة لدعم هذه المشروعات. (منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة،2015).

2.12 المؤشرات الاقتصادية العالمية:

ولمعرفة ثمار هذه الجهود المبذولة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ولمعرفة أثر السياسات المتبعة من قبل الأجهزة والمؤسسات المعنية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية علينا استطلاع أبرز المؤشرات والتطورات المالية والتنافسية للاقتصاد الأردني بكافة قطاعاته وذلك بحسب ما ورد عن (المنتدى الاقتصادي الأردني،2020)، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

2.12.1 مؤشر التنافسية العالمي (The Global Competitiveness Report) والصادر عن المنتدى الاقتصادي:

ويشمل هذا المؤشر 12 مؤشرا فرعيا مقسمة على 4 مجموعات رئيسية وهي:

- تمكين البيئة (المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، الجاهزية التكنولوجية)
- رأس المال البشري (الصحة والتعليم الأساس، التعليم العالي والتدريب)
- السوق (كفاءة أسواق السلع، حجم السوق، تطور الأسواق المالية، كفاءة سوق العمل)
- النظام البيئي للابتكار (درجة تطور الأعمال التجارية، الابتكار)

وحقق الأردن 61 درجة على مؤشر التنافسية العالمي عام 2019، لتكون في المرتبة 70 من أصل 141 دولة، في حين كانت في المرتبة 73 عام 2018، وذلك لأن الأردن قد حقق تقدما في عدة المؤشرات.

2.12.2 مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business Report) الصادر عن مجموعة البنك الدولي:

ويتضمن مؤشر التنافسية العالمي 2019 مؤشر ممارسة الأعمال ويقوم هذا التقرير على تحليل الإجراءات الحكومية التي تطبق على منشآت الأعمال في بلد ما وتتبع للأنظمة والتعليمات المتبعة، والتي تعزز نشاط الأعمال، حيث يقوم هذا التقرير على تحليل 12 مؤشرا رئيسيا، ليحث صانعي السياسات إلى ضرورة تخفيض التكلفة المادية والزمنية للإجراءات الحكومية وتبسيطها، وتحسين ظروف البيئة المؤسسية التي تشجع ريادة الأعمال، وإنشاء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي بدورها تنعكس إيجابا على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. كما يشمل التقرير جميع الإجراءات المطلوبة من رواد الأعمال وكافة العمليات التي يخضعون لها لإنشاء مشروعاتهم الخاصة.

وقد حقق الأردن المرتبة 75 من أصل 190 دولة في تقرير ممارسة الأعمال عام 2020 ليندرج بذلك ضمن أفضل 3 دول على مستوى العالم تحسنا في ترتيب سهولة الأعمال، ليكون بذلك ضمن قائمة أكثر الدول تنفيذا للإصلاحات بتنفيذه 3 إصلاحات.

2.12.3 مؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index) الصادر عن مؤسسة التراث الأمريكية:

ويتضمن كذلك مؤشر التنافسية العالمي 2019 مؤشر الحرية الاقتصادية الذي عن مؤسسة التراث الأمريكية بشكل سنوي، ويقيّم مدى تمتع الأفراد والجماعات بالحرية الاقتصادية لاختياراتهم فيما يتعلق بمشاريعهم، وبعيدا عن تدخلات الدولة في ذلك، حيث يقيس هذا المؤشر 12 محورا فرعيا، مثل حرية تأسيس الأعمال، السياسة النقدية، الإنفاق الحكومي، الاقتصاد، حرية الاستثمار، حقوق الملكية وغيرها من المحاور.

ويشير التقرير إلى أن الأردن حقق المرتبة 66 ضمن 186 دولة عام 2020، والمرتبة 5 على الإقليم ضمن 14 دولة، حيث صنفت الأردن ضمن الاقتصاد المتوسط الحرية، بينما كان ترتيب الأردن 52 من أصل 179 دولة عام 2010.

ويلاحظ أن الأردن حقق تحسنا نسبيا خلال عشر السنوات الأخيرة، وذلك لما اتخذته الدولة من إجراءات تحفيزية وتسهيلات مثل ممارسة التجارة في مختلف القطاعات وحرية تأسيس الأعمال، والإعفاءات الضريبية للمستثمر الخارجي، حيث اعتبر الأردن من الدول الخصبة لجذب المستثمرين.

3.1 منهج الدراسة:

لقد قامت الباحثة بالاعتماد على المنهج الكمي لتحليل البيانات وتصنيفها، ويقوم هذا المنهج على وصف علمي دقيق ومتكامل للوضع الراهن أو المشكلة باستخدام التحليل الإحصائي. كما يقوم على الحقائق المرتبطة بها بحيث لا يقتصر على عملية وصف الظاهرة وإنما تحليل البيانات وقياسها

وتفسيرها والتوصل إلى تحليل دقيق للظاهرة أو المشكلة ونتائجها باستخدام التحليل الاستدلالي، وتقديم الحلول والمقترحات لمعالجتها.

3.2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن وبلغ عددها (114396) مشروعًا وفقًا للتعداد العام للمنشآت الاقتصادية لدائرة الإحصاءات العامة (دائرة الإحصاءات العامة ،2018).

وتشكل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ما نسبته 98.2% من جميع المشاريع في الأردن، حيث تشكل المشروعات الصغيرة حوالي 9.9% من إجمالي المشروعات الاقتصادية العاملة في المملكة، في حين بلغت نسبة المشروعات متناهية الصغر حوالي 88.9% (المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2018).

فيضم الجدول أدناه الأرقام والنسب فيما يخص المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. (التعداد العام للمنشآت الاقتصادية،2018).

الجدول (1) التعداد العام للمنشآت الاقتصادية لعام 2018

المحافظة	عدد المنشآت الاقتصادية	عدد العاملين في هذه المنشآت الاقتصادية	نسبة العاملين في المشروعات الصغيرة	نسبة العاملين في المشروعات متناهية الصغر
عمان	**82279**	**521320**	**15%**	**30.8%**
البلقاء	**11854**	**35730**	**9.6%**	**63.8%**
الزرقاء	**25781**	**82869**	**9.8%**	**51.1%**

*دائرة الإحصاءات العامة لعام 2018

3.3 عينة الدراسة: لقد تمثلت في العينة العشوائية الاحتمالية البسيطة كالآتي:

- المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن (سواء كانت مشروعات خدمية، زراعية، تجارية، تصنيعية أو غيرها).
- حيث بلغت العينة (150) وقامت الباحثة بتوزيعها على محافظات العاصمة عمان والبلقاء والزرقاء، وتم استبعاد (13) استبانة وذلك لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبلغت الاستبانات التي تم تحليلها (137) استبانة بنسبة (91.3%) ويوضح الجدول (2) توزيعات أفراد العينة:

الجدول (2) نسبة الاستبانات الصالحة إلى الاستبانات الموزعة

العينة	حجم العينة	الاستبانات غير الصالحة للتحليل	الاستبانات الصالحة للتحليل	نسبة الاستبانات الصالحة إلى الاستبانات الموزعة
أفراد الدراسة	**150**	**13**	**137**	**91.3%**

3.4 وحدة التحليل:

إن وحدة التحليل في هذه الدراسة هي (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن)

3.5 أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة خاصة بهدف جمع البيانات والمعلومات الضرورية التي تناولت متغيرات الدراسة: المتغير المستقل وهو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والمتغير التابع وهو التنمية الاقتصادية، وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء؛ فقد تضمن الجزء الأول مجموعة من الأسئلة عن الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد وحدة المعاينة، أما الثاني فتضمن مجموعة فقرات لقياس المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر) وأبعاده الفرعية، أما الأخير فتضمن مجموعة فقرات لقياس المتغير التابع (التنمية الاقتصادية) وأبعادها الفرعية كما هو موضح في الجدول رقم (3).

3.6 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS) من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات، بما يتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، كالآتي:

أولا: مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) والتي تضمنت ما يلي:

- التكرارات (Frequencies) والنسب المئوية (percent)
- الوسط الحسابي (Mean)
- الانحراف المعياري (Standard Deviation)
- الأهمية النسبية (Relative Importance)

وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس موافقة أفراد وحدة المعاينة كما الآتي: موافق بشدة وتم إعطاؤها خمس درجات، وموافق بأربعة درجات، ومحايد بثلاث درجات، وغير موافق بدرجتين، وغير موافق بشدة بدرجة واحدة. ولتحديد مستوى موافقة أفراد وحدة المعاينة على فقرات الاستبانة تم اعتماد ثلاثة مستويات هي (منخفض، متوسط، مرتفع)، بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

(5-1) /3 = 3/4 =1.33 وبذلك تكون المستويات كالتالي:

المنخفض من (1) - أقل من (2.33).

المتوسط من (2.33) – أقل من (3.66).

المرتفع من (3.66) إلى (5).

ويبين الجدول (3) توزيع فقرات كل عنصر على حدة وعددها كما هو موضح في الاستبانة.

الجدول (3): توزيع فقرات الاستبانة وعددها لكل عنصر على حدا	
المتغير المستقل: المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر	
رأس مال المشروع	الأسئلة من (1 إلى 8)
نوع المشروع	الأسئلة من (9 إلى 17)
عدد العاملين في المشروع	الأسئلة من (18 إلى 25)
المتغير التابع: التنمية الاقتصادية	
توفير فرص عمل	الأسئلة من (26 إلى 28)
توفير مصدر للدخل	الأسئلة من (29 إلى 32)
المساهمة في التمكين الاقتصادي	الأسئلة من (33 إلى 40)

ثانيا: مقاييس الإحصاء الاستدلالي (Inferential Statistics) والتي تضمنت ما يلي:

- **اختبار معامل الثبات/كرونباخ ألفا** (Cronbach Alpha Coefficient)
- **اختبار التوزيع الطبيعي**
- **تحليل الانحدار البسيط** ((Simple Linear Regression Analysis
- **اختبار معامل تضخم التباين** (Variance Inflation Factor –VIF)
- **اختبار التباين المسموح** (Tolerance)
- **تحليل الانحدار المتعدد** ANOVA[b]

3.7صدق الاستبانة وثباتها:

أولا: صدق الاستبانة

لقد قامت الباحثة باختبار الصدق الظاهري للاستبانة عن طريق عرضها على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعات الأردنية، للتأكد من مدى ملاءمة صياغتها لغويا، ومدى شمولية الفقرات وتغطيتها لموضوع البحث، وذلك للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وبأنها تقيس المتغيرات التي أُعدت لقياسها، إذ تم تزويدهم بأنموذج الدراسة وفرضياتها، حيث تم تعديل بعض الفقرات بإعادة الصياغة أو الحذف وإضافة فقرات جديدة بعدما تم الأخذ بجميع ملاحظاتهم في تعديل الاستبانة قبل توزيعها على عينة الدراسة.

ثانيا: ثبات الاستبانة

لقد اعتمدت الدراسة معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات كل متغير من متغيرات الدراسة، كما أنه يشير إلى مدى ثباتها في قياس الأبعاد التي صُممت لأجلها، والجدول رقم (4) يوضح أنّ نتائج كرونباخ- ألفا كانت لجميع متغيرات الدراسة أعلى من 60% وتعد هذه

النسبة مقبولة اعتمادًا على (Sekeran, 2010, 311)؛ ما يدل على تمتع فقرات الاستبانة بأبعادها بالاتساق الداخلي.

الجدول (4): نتائج معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا			
الرقم	المجال	معامل كرونباخ	عدد الفقرات
المتغير المستقل: المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر			
	رأس مال المشروع	.897	8
	نوع المشروع	.834	9
	عدد العاملين في المشروع	.738	8
المتغير التابع			
	توفير فرص عمل	.670	3
	توفير مصدر للدخل	.661	4
	المساهمة في التمكين الاقتصادي	.838	8
	الأداة ككل	.950	40

4.1 نتائج تحليل الإحصاء الوصفي:

تم قياس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبانة للمتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، والمتغير التابع (التنمية الاقتصادية) وتوضح الجداول الآتية النتائج التي تم الحصول عليها.

4.2 نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل:

أولا: أبعاد المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)

الجدول (5): المتوسطات الحسابية لأبعاد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر				
	المجـال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر	رأس مال المشروع	4.35	.672	مرتفعة
	نوع المشروع	4.33	.550	مرتفعة
	عدد العاملين في المشروع	4.40	.491	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.36		مرتفعة

يتبين من الجدول (5) أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل "المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر" ككل (4.37) وبتقدير مرتفع، وأن أعلى الأبعاد هو البعد (عدد العاملين في المشروع) كان تقديره مرتفعًا بمتوسط حسابي مقداره (4.40) وانحراف معياري (0.49)، تلاه البُعد (رأس مال المشروع) كان تقديره مرتفعًا بمتوسط حسابي مقداره (4.36) وانحراف معياري (0.67)، وأن البُعد نوع المشروع جاء بمتوسط حسابي كان (4.34) وتقديره مرتفعًا وهو أدنى متوسط حسابي بين الأبعاد. ويدل هذا على أن مستوى وعي العينة بأبعاد "المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر" مرتفع في إقليم الوسط في الأردن.

4.2.1 رأس مال المشروع:

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (رأس مال المشروع)					
ت	العبـارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	يسهم رأس مال المشروع في زيادة الانتاج	4.41	.772	2	مرتفعة
2	يسهم رأس مال المشروع في توفير فرص للعمل	4.47	.777	1	مرتفعة
3	يزيد رأس مال المشروع من نسبة الأرباح	4.26	.949	5	مرتفعة
4	يقلل رأس مال المشروع من نسبة المخاطرة	4.34	.966	4	مرتفعة
5	يزيد رأس مال المشروع من الضمانات للمشروع	4.38	.824	3	مرتفعة
6	يُحسّن رأس مال المشروع من جودة المنتج	4.26	.949	5	مرتفعة
7	يُحسّن رأس مال المشروع من مستوى الدخل	4.34	.966	4	مرتفعة
8	يزيد رأس مال المشروع من المدخرات	4.38	.824	3	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.35			مرتفعة

يوضح الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة موافقة أفراد وحدة المعاينة على المتغير المستقل الفرعي الأول (رأس مال المشروع)، إذ حصلت الفقرة رقم (2) التي تنص على "يسهم رأس مال المشروع في توفير فرص للعمل" على أعلى متوسط حسابي إذ كانت قيمته (4.47) وانحراف معياري بلغ (0.78)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) والتي تنص على "يسهم رأس مال المشروع في زيادة الانتاج" إذ حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي بلغ (4.41) وانحراف معياري (0.77)، وحصلت الفقرة (3، 6) والتي تنص كل منهما على "يزيد رأس مال المشروع من نسبة الأرباح" و" يُحسّن رأس مال المشروع من جودة المنتج" على أدنى المتوسطات الحسابية وبلغ (4.26) وانحراف معياري (0.95).

4.2.2 نوع المشروع

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لفقرات (نوع المشروع)					
ت	العبـارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة المو افقة
9	يسهم نوع المشروع في توفير فرص للعمل	4.29	1.001	8	مرتفعة
10	يسهم نوع المشروع في تنمية وتطوير المناطق الريفية	4.36	.820	3	مرتفعة
11	يسهم نوع المشروع في توفير مصدر للدخل	4.36	.764	2	مرتفعة
12	يسهم نوع المشروع في تحسين مستوى المعيشة	4.38	.708	1	مرتفعة
13	يسهم نوع المشروع في تنويع مصادر الدخل	4.31	.755	6	مرتفعة
14	يسهم نوع المشروع في زيادة الأرباح	4.32	.865	5	مرتفعة
15	يسهم نوع المشروع في زيادة الممتلكات	4.34	.918	4	مرتفعة
16	يزيد نوع المشروع من فرصة تعليم الأفراد الأعمال الحرة	4.36	.820	3	مرتفعة
17	يسهم نوع المشروع في إمكانية الاستغلال الأمثل للموارد	4.31	.862	7	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.3358			مرتفعة

يظهر الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير المستقل الفرعي الثاني (نوع المشروع)، إذ يتضح أن جميع الفقرات حصلت على درجة مرتفعة من حيث موافقة أفراد وحدة المعاينة، وقد حصلت الفقرة (12) والتي تنص على "يسهم نوع المشروع في تحسين مستوى المعيشة" على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (4.38) وبانحراف معياري (0.71)، أما في المرتبة الثانية فكانت الفقرة (11) والتي تنص على "يسهم نوع المشروع في توفير مصدر للدخل" إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (4.36) وبانحراف معياري (0.76)، أما أقل المتوسطات الحسابية فكانت للفقرة رقم (9) والتي تنص على "يسهم نوع المشروع في توفير فرص للعمل" إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.29) وبانحراف معياري (1.00).

4.2.3 عدد العاملين في المشروع

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (عدد العاملين في المشروع)

ت	العبـــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
18	يسهم عدد العاملين في المشروع في زيادة الإنتاج	4.46	.777	3	مرتفعة
19	يسهم عدد العاملين في المشروع في توفير فرص للعمل	4.31	.961	7	مرتفعة
20	يسهم عدد العاملين في المشروع في توفير مصدر للدخل	4.24	1.115	8	مرتفعة
21	يسهم عدد العاملين في المشروع في تحسين مستوى المعيشة	4.44	.882	5	مرتفعة
22	يسهم عدد العاملين في المشروع في سرعة إنجاز المنتج أو الخدمة المقدمة	4.31	.914	6	مرتفعة
23	يسهم عدد العاملين في المشروع في زيادة الأرباح	4.53	.501	1	مرتفعة
24	يسهم عدد العاملين في المشروع في زيادة المدخرات والمقتنيات	4.49	.502	2	مرتفعة
25	يحسّن عدد العاملين في المشروع من مدى الإنفاق على الخدمات الأساسية الآمنة للأسر	4.45	.776	4	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.4033			مرتفعة

يتبين من الجدول (8) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد وحدة المعاينة حول المتغير المستقل الفرعي الثالث (عدد العاملين في المشروع)، بلغ (4.40)، بدرجة موافقة مرتفعة، إذ حققت الفقرة رقم (23) والتي تنص على"يسهم عدد العاملين في المشروع في زيادة الأرباح" المتوسط الحسابي الأعلى إذ بلغ (4.53) وبانحراف معياري (0.50)، تبعتها الفقرة رقم (24) والتي تنص على "يسهم عدد العاملين في المشروع في زيادة المدخرات والمقتنيات"، الذي بلغ (4.49) بانحراف معياري مقداره (0.50)، في حين حصلت الفقرة رقم (20) والتي تنص على "يسهم عدد العاملين في المشروع في توفير مصدر للدخل" على أقل متوسط حسابي إذ بلغ (4.24) وبانحراف (1.11).

4.3 نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير التابع: تم قياس المتغير التابع (التنمية الاقتصادية) والتعرف على مستوى الإجابات لأفراد عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بكل بعد من الأبعاد وهذا ما يوضحه الآتي:

الجدول (9): المتوسطات الحسابية لأبعاد التنمية الاقتصادية

	المجـال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
التنمية الاقتصادية	توفير فرص عمل	4.3358	.67337	مرتفعة
	توفير مصدر للدخل	4.3631	.55817	مرتفعة
	المساهمة في التمكين الاقتصادي	4.3750	.57041	مرتفعة
المتوسط الحسابي ككل		4.3580		مرتفعة

يتبين من الجدول (9) أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع "التنمية الاقتصادية" ككل (4.36) وبتقدير مرتفعًا، وأن البُعد (المساهمة في التمكين الاقتصادي) كان تقديره مرتفعًا بوسط حسابي قدره (4.38) وانحراف معياري (0.57)، وتلاه البعد (توفير مصدر للدخل) جاء بوسط حسابي (4.36) وانحراف (0.56)، وأخيرًا جاء البُعد (توفير فرص عمل) بأدنى وسط حساب إذ بلغ (4.34). ويدل هذا على اهتمام عينة الدراسة بتطبيق أبعاد "التنمية الاقتصادية" وأن مستوى تنفيذها مرتفع وسليم.

4.3.1 توفير فرص عمل:

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير(توفير فرص عمل)

ت	العبـارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
26	وفّر المشروع فرصة عمل مناسبة لي	4.29	1.001	3	مرتفعة
27	أسهم المشروع في توفير فرص عمل مناسبة للآخرين	4.36	.820	2	مرتفعة
28	أتاح المشروع الفرصة لأسرتي لاستغلال مواردها	4.36	.764	1	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.3358			مرتفعة

يوضح الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع الفرعي الأول (توفير فرص عمل) إذ حصلت الفقرة رقم (28) التي تنص على "أتاح المشروع الفرصة لأسرتي لاستغلال مواردها" على أعلى متوسط حسابي (4.36) وانحراف معياري (0.76)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (27) التي تنص على "ساهم المشروع في توفير فرص عمل مناسبة للآخرين" إذ حصلت على متوسط حسابي بلغ (4.36) وانحراف معياري (0.82)، أما المرتبة الأخيرة فجاءت للفقرة رقم (26) والتي تنص على "وفّر المشروع فرصة عمل مناسبة لي" إذ حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (4.29) وانحراف معياري (1.00).

4.3.2 توفير مصدر للدخل:

الجدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير(توفير مصدر للدخل)					
ت	العبـــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
29	مكنني المشروع من تأمين حاجاتي وأسرتي الضرورية من مأكل ومشرب ومسكن ورعاية صحية وتعليم	4.38	.708	2	مرتفعة
30	حسّن المشروع من مستوى معيشتي	4.31	.755	4	مرتفعة
31	حقق المشروع دخلا ثابتا لي ولأسرتي	4.35	.763	3	مرتفعة
32	حقق المشروع زيادة في مستوى دخلي الشهري	4.41	.928	1	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.3631			مرتفعة

يوضح الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع الفرعي الثاني (توفير مصدر للدخل) إذ حصلت الفقرة رقم (32) والتي تنص على "حقق المشروع زيادة في مستوى دخلي الشهري" على المتوسط الحسابي الأعلى (4.41) وانحراف معياري (0.93)، تبعتها الفقرة رقم (29) التي تنص على "مكنني المشروع من تأمين حاجاتي وأسرتي الضرورية من مأكل ومشرب ومسكن ورعاية صحية وتعليم" بمتوسط حسابي (4.38) وانحراف معياري (0.71). فيما كانت أقل فقرة ومتوسطها الحسابي (30) والتي تنص على "حسّن المشروع من مستوى معيشتي" إذ بلغ (4.31) وبانحراف معياري (0.76).

4.3.3 التمكين الاقتصادي:

الجدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير(التمكين الاقتصادي)					
ت	العبـــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
33	مكّنني المشروع من توفير خدمات صحية أفضل لي ولأسرتي	4.25	.991	7	مرتفعة
34	مكّنني المشروع من توفير خدمات تعليمية أفضل لي ولأسرتي	4.37	.823	4	مرتفعة
35	دفعني المشروع إلى الاعتماد على نفسي	4.44	.716	1	مرتفعة
36	حسّن المشروع من مكانتي وأسرتي الاجتماعية	4.32	.915	6	مرتفعة
37	ساهم المشروع في زيادة مقتنياتي	4.39	.877	3	مرتفعة
38	عزز المشروع فرص المساواة بين الجنسين	4.43	.775	2	مرتفعة
39	زاد المشروع من نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل	4.44	.716	1	مرتفعة
40	زاد المشروع من نسبة مشاركة الشباب في سوق العمل	4.36	.820	5	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.3750			مرتفعة

يوضح الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع للفرعي الثالث (التمكين الاقتصادي) إذ حصلت الفقرة رقم (35، 39) والتي تنص كل منهما على "دفعني المشروع إلى الاعتماد على نفسي" و"زاد المشروع من نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل" على أعلى متوسط حسابي إذ كانت قيمته (4.44) وانحراف معياري (0.72)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (38) التي

تنص على "عزز المشروع فرص المساواة بين الجنسين" إذ حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي بلغ (4.43) وانحراف معياري (0.78)، أما في المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة رقم (33) والتي تنص على "مكّنني المشروع من توفير خدمات صحية أفضل لي ولأسرتي" إذ حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (4.25) وانحراف معياري (0.99).

4.4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار التوزيع الطبيعي:

الجدول (13): التوزيع الطبيعي للبيانات				
	توفير فرص عمل	توفير مصدر للدخل	المساهمة في التمكين الاقتصادي	التنمية الاقتصادية ككل
حجم العينة	137	137	137	137
المتوسط الحسابي	4.3358	4.3631	4.3750	4.3580
الانحراف المعياري	.67337	.55817	.57041	.49490
القيمة المطلقة Absolute	.229	.192	.197	.147
الموجبة Positive	.162	.127	.137	.097
السالبة Negative	-.229-	-.192-	-.197-	-.147-
Kolmogorov-Sminov	.229	.192	.197	.147
Asymp. Sig.	.429	.429	.444	.444

a.Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

يبين من الجدول (13) أن المتغير التابع وجميع أبعاده تتبع التوزيع الطبيعي لأنّ قيم كولموغورف-سميرنوف Z كلها أقل من 1.96 ولذلك فإن المعنوية Sig لكل منها أكبر من 0.05.

قبل القيام باختبار فرضيات الدراسة، ومن أجل ضمان مناسبة البيانات وملاءمتها؛ تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين "Variance Inflation Factor-VIF "، واختبار التباين المسموح به " Tolerance " لكل متغير من المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ (Multi-Collinearity) بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (14): اختبار معامل تضخيم التباين والتباين المسموح به لأبعاد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر		
المتغيـرات	معامل تقييم التباين(VIF)	التباين المسموح به Tolerance
رأس مال المشروع	2.805	.357
نوع المشروع	2.918	.343
عدد العاملين في المشروع	1.860	.538

يبين الجدول (14) قيم معامل تضخيم التباين (VIF) والتباين المسموح " Tolerance" لكل متغير، إذ نلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات كانت أقل من (5) وتتراوح (1.86-2.92) وأن قيمة التباين المسموح (Tolerance) لجميع المتغيرات كانت أكبر من (0.05) وتتراوح بين (0.343 – 0.538) واستنادًا إلى قاعدة القرار المتعلقة بـ (VIF) تدل القيم على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي (ارتباط بين المتغيرات المستقلة) الذي يعيق إجراء اختبار الانحدار. وذلك بالاعتماد على (Malhotra, 2010, P. 485).

4.4.1 اختبار الفرضية الرئيسة:

الفرضية الرئيسة (**HO1**): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية بأبعادها في إقليم الوسط في الأردن.

الجدول (15): الانحدار البسيط لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	درجة الحرية Df	Sig F
التنمية الاقتصادية	.921[a]	.848	246.514	1	0.000

يبين الجدول (15) اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسة؛ إذ يظهر أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، والمتغير التابع (التنمية الاقتصادية) قد بلغت (0.921)؛ ما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة مرتفعة بين المتغيرات، كما يبين الجدول أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.848)، أي أن النموذج فسر 84.8% من التباين الكلي أما الباقي فيُفسّر بعوامل أخرى. كما يبين نتائج تحليل تباين الانحدار لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مجتمعةً في التنمية الاقتصادية، إذ يظهر الجدول قيمة (F) المحسوبة والتي تدل على مدى ملاءمة النموذج لاختبار الانحدار، وأنّ العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع تتبع النموذج الخطي إذ بلغت (246.514) عند مستوى دلالة (0.000) وتنص قاعدة القرار على اعتبار النموذج ملائمًا إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المعنوية لـ(F) أقل من (0.05)، واعتمادًا على النتائج ترفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبُعدي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهم في التنمية الاقتصادية، أما رأس مال المشروع فليس له أثر في التنمية الاقتصادية.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الوليدات والخاروف، 2019) حيث أظهرت أن تحسين مستوى الدخل هو أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء هذه المشروعات الصغيرة، وأن مالكات هذه المشروعات من حملة شهادة الثانوية العامة، كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الشملاوي وسقف الحيط، 2018) حيث أظهرت أن هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل والتمكين الاقتصادي للمرأة، وبالتالي ينعكس على دور المرأة في التنمية والتقليل من نسبة البطالة بين الإناث.

4.4.2 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الفرعية الأولى (HO1-1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير فرص عمل في إقليم الوسط في الأردن.

الجدول (16): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في توفير فرص عمل ANOVAb

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coeffecient				
	معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Df	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
توفير فرص عمل	.839[a]	.704	105.506	3	0.000	الثابت	.128	.300	.426	.671
						رأس مال المشروع	-.110	.079	-1.396	.165
						نوع المشروع	1.185	.099	12.017	.000
						عدد العاملين في المشروع	-.101	.088	-1.151	.252

يبين الجدول رقم (16) نتائج ملخص النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى إذ يظهر أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، وبُعد المتغير التابع (توفير فرص عمل) قد بلغت (0.839)؛ ما يدل على وجود علاقة ارتباط مرتفعة بين المتغيرات، ويبين الجدول كذلك أن قيمة معامل التحديد (R^2) (0.704)، أي أن النموذج فسّر 70.4% من التباين الكلي أما الباقي يفسر بعوامل أخرى غير مضمنة في النموذج. ويوضح الجدول نتائج تحليل تباين الانحدار لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مجتمعةً في توفير فرص عمل، إذ يظهر الجدول قيمة (F) المحسوبة والتي تدل على مدى ملاءمة النموذج لاختبار الانحدار، وأن العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع تتبع النموذج الخطي إذ بلغت (105.506) عند مستوى معنوية (0.000) وتنص قاعدة القرار على اعتبار النموذج ملائمًا إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المعنوية لـ(F) أقل من (0.05)، واعتمادًا على

النتائج التي تم الحصول عليها يعد النموذج ملائمًا لتحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير فرص عمل.

كما يظهر من الجدول (16) نتائج المعاملات الانحدار Coefficients لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بمتغيراته الفرعية على بُعد المتغير التابع (توفير فرص عمل) إذ يبين الجدول قيم t المحسوبة لكل من (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع)، إذ بلغت (-1.396، 12.017، -1.151)، بالتتابع عند مستوى دلالة معنوية t-sig بلغ (0.165، 0.00، 0.252) بالتتابع.

واستنادا إلى قاعدة القرار المتعلقة ب t والتي تنص على رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة الدلالة المعنوية ل t أقل من (0.05). سيتم رفض الفرضية الصفرية للبُعد (نوع المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية له في توفير فرص عمل، أما رأس مال المشروع، وعدد العاملين في المشروع فليس لهما أثر في توفير فرص عمل.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى وجود أثر ذي دلالة لبُعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (نوع المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية له في توفير فرص عمل، أما رأس مال المشروع، وعدد العاملين في المشروع فليس لهما أثر في توفير فرص عمل. واتفقت هذه النتائج مع دراسة (Wilcox,2011) حيث أظهرت أن الاتحادات الائتمانية هي أكثر أهمية بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أسهمت هذه الاتحادات في زيادة عدد المشروعات الصغيرة وتنوعها؛ ما أدى إلى توفير فرص عمل، والحد من البطالة.

4.4.3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعية الثانية (HO1-2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير مصدر للدخل في إقليم الوسط في الأردن.

الجدول (17): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في توفير مصدر للدخل ANOVAb

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coeffecient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	درجة الحرية Df	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
توفير مصدر للدخل	.784[a]	.615	70.938	3	0.000	الثابت	.505	.284	1.780	.077
						رأس مال المشروع	.052	.075	.692	.490
						نوع المشروع	.565	.093	6.069	.000
						عدد العاملين في المشروع	.268	.083	3.224	.002

يبين الجدول رقم (17) نتائج ملخص النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية إذ يظهر أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، وبُعد المتغير التابع (توفير مصدر للدخل) قد بلغت (0.784)؛ ما يدل على وجود علاقة ارتباط مرتفعة بين المتغيرات، ويبين الجدول كذلك أن قيمة معامل التحديد (R^2) (0.615)، أي أن النموذج فسر 61.5% من التباين الكلي أما الباقي فيُفسر بعوامل أخرى غير مضمنة في النموذج. ويوضح نتائج تحليل تباين الانحدار لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مجتمعةً في توفير مصدر للدخل، إذ يظهر الجدول قيمة (F) المحسوبة والتي تدل على مدى ملاءمة النموذج لاختبار الانحدار، وأن العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع تتبع النموذج الخطي إذ بلغت (70.938) عند مستوى دلالة (0.000) وتنص قاعدة القرار على اعتبار النموذج ملائمًا إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المعنوية لـ(F) أقل من (0.05)، واعتمادًا على النتائج التي تم الحصول عليها يعد النموذج ملائمًا لتحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير مصدر للدخل.

كما يظهر من الجدول (17) نتائج المعاملات الانحدار Coefficients لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بمتغيراته الفرعية على بُعد المتغير التابع (توفير مصدر للدخل) إذ يبين الجدول قيم t المحسوبة لكل من (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع)، إذ بلغت (0.692، 6.069، 3.224)، بالتتابع عند مستوى دلالة معنوية t-sig بلغ (0.490، 0.00، 0.002) بالتتابع.

واستنادا إلى قاعدة القرار المتعلقة ب t والتي تنص على رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة الدلالة المعنوية ل t أقل من (0.05). سيتم رفض الفرضية الصفرية للبُعدين (نوع المشروع، وعدد العاملين في المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهما في توفير مصدر للدخل، أما رأس مال المشروع فليس له أثر في توفير مصدر للدخل.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية وجود أثر ذي دلالة لبُعدي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (نوع المشروع، وعدد العاملين في المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهما في توفير مصدر للدخل، أما رأس مال المشروع فليس له أثر في توفير مصدر للدخل. واتفقت هذه النتائج مع دراسة (Babatope and Akintunde, 2010) حيث أظهرت مساهمة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر.

4.4.4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الفرعية الثالثة (HO1-3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في التمكين الاقتصادي في إقليم الوسط في الأردن.

الجدول (18): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التمكين الاقتصادي ANOVA[b]										
المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coeffecient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	درجة الحرية Df	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
التمكين الاقتصادي	.726[a]	.528	49.503	3	0.000	الثابت	.805	.321	2.507	.013
						رأس مال المشروع	.300	.085	3.540	.001
						نوع المشروع	.155	.106	1.474	.143
						عدد العاملين في المشروع	.361	.094	3.827	.000

يبين الجدول رقم (18) نتائج ملخص النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة إذ يظهر أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، وبُعد المتغير التابع (المساهمة في التمكين الاقتصادي) قد بلغت (0.726)؛ ما يدل على وجود علاقة ارتباط مرتفعة بين المتغيرات، ويبين الجدول كذلك أن قيمة معامل التحديد (R^2) (0.528)، أي أن النموذج فسر 52.8% من التباين الكلي أما الباقي فيُفسر بعوامل أخرى غير مضمنة في النموذج. كما يوضح الجدول نتائج تحليل تباين الانحدار لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مجتمعةً في التمكين الاقتصادي، إذ يظهر الجدول قيمة (F) المحسوبة والتي تدل على مدى ملاءمة النموذج لاختبار الانحدار، وأن العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع تتبع النموذج الخطي إذ بلغت (49.503) عند مستوى دلالة (0.000) وتنص قاعدة القرار على اعتبار النموذج ملائمًا إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المعنوية لـ(F) أقل من (0.05)، واعتمادًا على النتائج التي تم الحصول عليها يعد النموذج ملائمًا لتحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في التمكين الاقتصادي.

ويظهر من الجدول (18) نتائج المعاملات الانحدار Coefficients لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بمتغيراته الفرعية على بُعد المتغير التابع (التمكين الاقتصادي) إذ يبين الجدول قيم t المحسوبة لكل من (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع)، إذ بلغت (3.540، 1.474، 3.827)، بالتتابع عند مستوى دلالة معنوية t-sig بلغ (0.001، 0.143، 0.00) بالتتابع.

واستنادا إلى قاعدة القرار المتعلقة ب t والتي تنص على رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة الدلالة المعنوية ل t أقل من (0.05). سيتم رفض الفرضية الصفرية للبُعدين (رأس مال المشروع، وعدد العاملين في المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهما في التمكين الاقتصادي، أما نوع المشروع فليس له أثر في التمكين الاقتصادي.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وجود أثر ذي دلالة لبُعدي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (رأس مال المشروع، وعدد العاملين في المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية

لهما في التمكين الاقتصادي، أما نوع المشروع فليس له أثر في التمكين الاقتصادي. اتفقت هذه النتائج مع دراسة (العاجيب، 2017) حيث أظهرت أن هذه المنظمات تولي اهتماما زائدا بتمكين المرأة اقتصاديا وماليا، الأمر الذي له الأثر الإيجابي الواضح على نمو الأعمال الريادية، وبالتالي الذي انعكس ايجابيًا على دور المرأة في التنمية في المجتمع، كما اتفقت هذه النتائج مع دراسة (أبو الهيجاء، 1991) حيث أظهرت أن الصناعات الصغيرة تستحق الدعم والرعاية من جانب الحكومة من أجل توفير مناخ أفضل للمنافسة.

5. الاستنتاجات

5.1 نتائج الإحصاء الوصفي

1- أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل "المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر" ذو تقدير مرتفع، وأن أعلى الأبعاد هو البعد (عدد العاملين في المشروع)، تلاه البُعد (رأس مال المشروع)، وأن البُعد نوع المشروع كان أدنى متوسط حسابي بين الأبعاد. وهذا ما يدل على أن مستوى وعي العينة بأبعاد "المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر" مرتفع في اقليم الوسط في الأردن.

2- أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع "التنمية الاقتصادية" ذو تقدير مرتفع، وأن أعلى الأبعاد هو البُعد (المساهمة في التمكين الاقتصادي)، وتلاه البعد (توفير مصدر للدخل) وأخيرًا جاء البُعد (توفير فرص عمل) بأدنى متوسط حسابي. ويدل هذا على اهتمام عينة الدراسة بتطبيق أبعاد "التنمية الاقتصادية" وأن مستوى تنفيذها مرتفع وسليم.

5.2 التوصيات

في ضوء نتائج هذه الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

1-ضرورة إيجاد تنسيق شامل بين مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بحيث تشمل خدماتها جميع أنحاء البلاد لاسيّما المناطق النائية من خلال استحداث هيئة مختصة تعنى بشؤون قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

2-أن يكون هناك برنامج خاص يعنى بكل مؤسسة تمويلية لمتابعة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ما بعد التمويل، وذلك للتأكد من أن التمويل قد حقق أهدافه الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتقديم خدمة أو منتج وتوفير فرص عمل، بغية التأكد من ألا يتم استخدام أموال الإقراض للغايات الشخصية.

3-توفير سبل التمويل الميّسر والمستدام للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الجديدة والقائمة وخاصة المشروعات المدرّة للدخل والمشغلّة للعمالة من خلال زيادة حجم التمويل لهذه المشروعات، على أن يتم إيجاد برامج وآليات متخصصة لمعالجة حالات إخفاق بعض هذه المشروعات وخاصة في مراحلها الأولى.

4-على الحكومة أن تسعى جاهدة لتوفير بيئة استثمارية وبنية تحتية ملائمة لتشجيع الأفراد على إنشاء مشروعاتهم الخاصة كالإعفاءات الضريبية، والقروض طويلة الأجل وتقليل نسبة الفائدة، مع إعطاء فترة سماح في بداية المشروع من أجل المساهمة الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية.

5-نشر وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال والابتكار في جميع محافظات المملكة لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية ومختلف الفئات العمرية من خلال حملات توعوية تنفذها الوزارات المعنية كوزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة الشباب.

6-الاهتمام بالتعليم التقني وتعزيزه بسياسات وتوجهات حكومية وربطه بريادة الأعمال والابتكار، وغرس مفهوم الريادة ضمن المناهج في كافة المراحل التعليمية في المدرسة والجامعة، بإشراف وتنفيذ وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لينال التعليم التقني درجة أهمية التعليم الأكاديمي، ليسعيا جنبا إلى جنب نحو المساهمة في التنمية الاقتصادية.

7-تبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والتحول من البيروقراطية نحو النوافذ والمنصات الإلكترونية توفيرا للوقت والجهد والحد من المحسوبية والواسطة التي قد تحبط الأفراد من قبل إنشاء مشروعاتهم.

8-تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية اللازمة من قبل المؤسسات التمويلية المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لتعزيز معارف ومهارات أصحاب المشروعات الجدد لاسيّما فئتي المرأة والشباب، للوصول لمستوى أداء أعلى لهم لزيادة إنتاجية مشروعاتهم وقدراتهم التنافسية مع ضرورة الإعلان والترويج لهذه الخدمات على مختلف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لعدم علم البعض بوجود مثل هذه الخدمات.

10-توفير التسويق المناسب لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، بفتح أسواق جديدة محلية وتسهيل الدخول إلى الأسواق الدولية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية التي تتيح الفرصة لهذه المشروعات من تسويق منتجاتها وزيادة الصادرات، وتفعيل التجارة الإلكترونية وتطويرها والاعتماد عليها في عمليات التسويق والتصدير.

11-توحيد تعريف المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بناء على أسس محددة، وأن تكون تعليماتها وسياساتها وأنظمتها واضحة كأن يكون هناك قانون خاص لهذه المشروعات.

المراجع

أولا- المراجع العربية:

1-أبو رضوان، عماد، التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، الملتقى الدولي الأول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 632-629، 2006.

2-اتحاد المصارف العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق إلى النمو، المنتدى الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 26-27/آب، عمان، الأردن، 2015.

3-الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الإسكو: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منشورات الأمم المتحدة 2018.

4-بخارى، عبد الحميد محمد، التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2010). مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – مركز البحوث والاستشارات والتطوير، المجلد 30، العدد 3، 2012.

5-جمعية البنوك في الأردن، دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: تحليل جوانب العرض والطلب بالتركيز على آليات وآفاق التمويل المصرفي، عمان، الأردن،2012.

6-حداد، مناور فريح والخطيب، حازم بدر، دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. إربد للبحوث والدراسات، جامعة اربد الأهلية، المجلد9 ، العدد1، 2005.

7-حماد، جمال محمد، دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي: دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف. حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، المجلد 44، 2016.

8-خمش، مجد الدين وخزاعي، حسين والسرحان، محمود، أ ثر المشاريع الميكروية في حياة الشباب في الأردن: دراسة ميدانية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 44، العدد 1، 2016.

9-دائرة الإحصاءات العامة، التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الاقتصادية حسب الإقليم والمحافظة، 2018.

10-دائرة الإحصاءات العامة، عدد المنشآت الاقتصادية العاملة حسب الإقليم والمحافظة، 2018.

11-دائرة الإحصاءات العامة، عدد سكان المملكة حسب المحافظة، 2020.

12-سلمان، ميساء والعبادي، سمير، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، عمان، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

13-شملاوي، حنان، سقف الحيط، نهيل إسماعيل، التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية، المجلد 32، ال عدد11 ،2018.

14-صندوق النقد العربي، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2019.

15-الضمور، لمياء يوسف إبراهيم، آليات دعم المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة وأثرها في التنمية المستدامة في الأردن: الدور المعدل للحاكمية، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2018.

16-طشطوش، هايل عبد المولى، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

17-العاجيب، آمنة طشحيل، أثر المرأة على نمو الأعمال الريادية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن، 2017.

18-العبد الله، شادي يوسف وعدوس، ساهر محمد، دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجل د3، ال عدد3، الأردن،2017.

19-القرارعة، خالد عطاالله محمد ومحمد أمجد إبراهيم آدم، أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من مؤسسات التمويل الحكومي في تنمية المجتمع المحلي: دراسة حالة / محافظة الطفيلة في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة أم الدرمان الإسلامية، السودان، 2012.

20-قرعوش، عائشة حسن وتركية، بهاء الدين، دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا: دراسة ميدانية في مدينة دير عطية. مجلة جامعة البعث للعلوم الإسلامية، المجلد 41، ال عدد84، سوريا، 2019.

21-القهيوي، ليث والوادي، بلال، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

22-المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعزيز الأداء الاقتصادي الاجتماعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ... نحو نموذج اقتصادي جديد، 2018.

23-مجلس السياسات الاقتصادية، خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018-2019، عمان، الأردن، 2017.

24-مجلس الوزراء، نظام شركات التمويل الأصغر، عمان، الأردن، 2015.

26-المنتدى الاقتصادي الأردني، دراسة حول ترتيب الأردن ضمن المؤشرات العالمية، عمان، الأردن، 2020.

27-النسور، لانا أحمد، دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، ال عدد6، 2015.

28-الوليدات، عريب عبد الرحمن والخاروف، أمل محمد علي، دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا (2010- 2014). الجامعة الأردنية، المجلد 46، الأردن،2019.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

1-Aminu, Mamman & Baydown, Nabil & Alharbi, Ameen & Kanu, Abdul M, **Small and medium-sized Enterprises(SMEs) and Poverty Reduction in Africa**, 1st published, UK, Cambridge Scholars Publishing,2015.

2-Ayandibu, AO and Houghton J, The Role of Small and Medium Scale Enterprise in Local Economic Development (LED), Graduate School of Business and Leadership, University of Kwa Zulu Natal, Durban, South Africa, **Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR)**, 11(2): 133-139. www.jbrmr.com,2017 .

3-Babatope, A. S.&Akintunde, D.A, A study of Small and Medium- Scale Industrial Development in Ondo State, Nigeria, Department of Mechanical Engineering, Federal University of Technology, Akure, Ondo state, Nigeria, **University Journal**, **AUJ.T**. 13(3):186-192(Jan.2010).online, available: www.journal.au.edu/..techno/.../journal 133-article0,2010.

4-De Brincat, Edward, Quality Management in Micro firms- Myth or Reality? A Maltese Micro Manufacturing Firm Under review, **Anchor Academic Publishing**, Hamburg, http://www.diplomica-verlag.de ,2014.

5-Djabbar, I &Baso, S, The Development of Small and Medium Enterprises in North Kolaka Regency**, IOP publishing**, 382 (012033): 1755-1315, 2019.

6-Kobo, Rakuten, **Sustainable Learning Networks in Ireland and Wales**, learning by Linking: Establishing Sustainable Business Learning Networks, Oak Tree Press, 2011.

7-Levy, Margi and Powell, Philip, Strategies for Growth in SMEs, 1st published, Elsevier Butterworth- Heinemann, 2005.

8-Mawa, B, Impact of Micro- Finance Towards Achieving Poverty Alleviation, Graduate Training Institute (GTI), Bangladesh Agricultural University, Mymensingh, Bangladesh, **Pakistan Journal of Social Sciences** 5(9):876-882, http://researchgate.net/publication/323116213,2008 .

9-Singh, R.K., Garg, S.K. &Deshmukh, S.G, The competitiveness of SMEs in A globalized economy Observations From China and India, Mechanical Engineering Department, Delhi Technological University, Delhi, India, and Mechanical Engineering Department, Indian Institute of Technology, Delhi, India, **Management Research Review** 33(1), 54-65, December.2009, online, available: www.emeraldinsight.com/2040-8269.htm,2009**.**

10-Tasdo, A &Shakantu, W&Alumbugu, p, Construction Micro, Small, and Medium Enterprises (CMSMEs) Innovations, Faculty of Engineering, Nelson Mandela University, South Africa, **Journal of Engineering, Project, and Production Management**, 10(1), 11-18, 2020.

11-Walker, A Pollard, Economic Growth and Development in the Caribbean Region, **Nova Science Publishers**,2009.

12-Wilcox, J.A, The Increasing Importance of Credit Unions in Small Business Lending,Haas School of Business**,** study of Business Administration, UC Berkely, **SBA office of Advocacy**, from the United states government, online, available: www.sba.gov/advocacy,2011 .

13-Zoltan, J. Acs, Small and Medium-Sized Enterprises in the Global Economy, **University of Michigan Press**. USA,1999.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID (2021)، تقارير التنمية الاقتصادية، متوفر على الموقع الإلكتروني لل USAID https://www.usaid.gov/ar/jordan/economic-growth-and-trade